جامعة احمد دارية إدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي

التخصص : مالية المؤسسة

بعنوان:

# دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية
# دراسة حالة (بلدية تينركوك )

من إعداد الباحثتين

- بولغيتي سهام.
- بولغيتي جميلة .

إشراف الأستاذ

د. لخديمي عبد الحميد

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| بلوافي عبد المالك | استاذ محاضر | رئيساً |
| لخديمي عبد الحميد | استاذ محاضر | مشرفاً |
| بن العارية محمد | استاذ محاضر | مناقشاً |

السنة الجامعية : 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

# شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): لخديمي عبد الحميد

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ : دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية
دراسة حالة (بلدية تيمركوك)

من إنجاز الطالب(ة): بولغيتي سهام

و الطالب(ة): بولغيتي جميلة

كلية : العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم التجارية

التخصص: مالية المؤسسة

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/30

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في 16 JUIN 2022

LAKHDIMI Abdelhamid
Maître de Conférence

مساعد رئيس القسم:

د . قويدري عبد الرحمان
مساعد رئيس قسم العلوم التجارية
مكلف بمتابعة التكوين والتكوين

ملاحظة :الاتقبل اي شهادة بدون التوقيع والمصادقة

بسم الله الرحمن الرحيم

# الاهداء

الى نور عيني ابي الغالي و

امي الغالية ،اطال الله في عمرهم وامدهم بالصحة والعافية

الى من اسعد بينهم اخواتي واخواتي

الى جميع عائلتي الكريمة .....

والى كافة الأصدقاء والأحباب كل باسمه ولقبه.....

إلى كل من أحب والى جميع الباحتين ، وطلبة العلم

واهدي ثمرة هذا العمل الى صغيري اسامة وعبدو

سهام

# الاهداء

الى نور عيني ابي الغالي و

الى من وضع المولى –سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها ووقرها

في الكتابه العزيز _امي_

والى سندي في الحياة زوجي وابنتي

والى كافة افراد عائلتي .....

الى كل الاشخاص الذين احمل لهم المحبة والتقدير....

جميلة

# كلمة شكر

ان كان هناك شكر فهو لله سبحانه وتعالى ان وفقنا لاتمام العمل ونساله عزوجل ان يجعله خالصا لوجهه الكريم وان يوفقنا لما يحبه ويرضاه في الدنيا والاخرة

نتوجه بجزيل الشكر الى الاستاذ الفاضل لخديمي عبد الحميد الذي تولى الاشراف على عملنا هذا فقد ساهم بتوجيهنا ونصائح القيمة التي سهلت علينا مهمة البحث .

كما لا يفوتني ان انوه بالشكر الجزيل الى كل من ساعدنا من قريب او بعيد في هذا العمل وخاصتنا (وفاء وخديجة وكلثوم وزينب )

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين

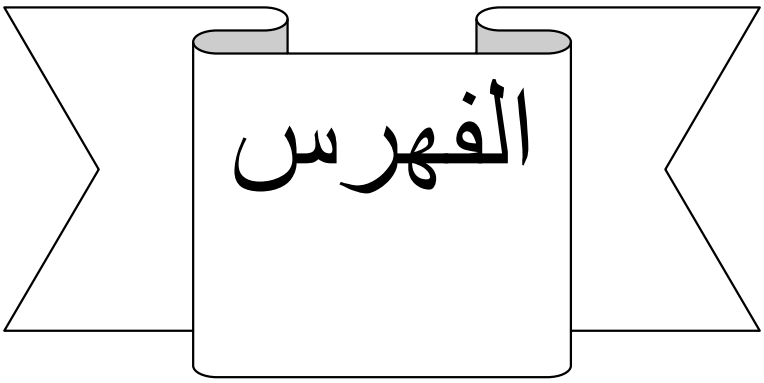
الفهرس

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر و التقدير | I |
| اهداء | II-III |
| فهرس المحتويات | IV |
| فهرس جداول | VII |
| فهرس الاشكال | VIII |
| المقدمة | ا-ت |
| **الفصل الاول : الاطار النظري للموارد العادية للجماعات المحلية** | |
| **تمهيد** | 02 |
| **المبحث الاول** :ماهية الجماعات المحلية | 03 |
| **المطلب الاول** :تعريف الجماعات المحلية | 03 |
| **الفرع الاول** :تعريف الجماعات المحلية | 03 |
| **الفرع الثاني**: تعريف البلدية والولاية | 04 |
| **المطلب الثاني** :استقلالية تمويل الجماعات المحلية | 05 |
| **الفرع الاول** :مفهوم وعناصر الاستقلالية المالية | 05 |
| **الفرع الثاني** :خصائص وشروط واجب توافرها في الموارد المالي المحلي | 06 |
| **المطلب الثالث** :ميزانية الجماعات المحلية | 07 |
| **الفرع الاول** :مفهوم ميزانية البلدية وكيفية اعدادها | 08 |
| **الفرع الثاني** :مفهوم وكيفية اعداد ميزانية الولاية | 09 |
| **المبحث الثاني** :الموارد العادية للجماعات المحلية | 11 |
| **المطلب الاول** :مفهوم واهمية المالية المحلية | 11 |
| **الفرع الاول**:مفهوم المالية المحلية | 12 |
| **الفرع الثاني** :اهمية المالية المحلية | 12 |
| **المطلب الثاني** :الضرائب والرسوم المحصلة لصالح البلدية | 12 |

| | |
|---|---|
| **الفرع الاول** : رسم العقاري والتطهير والصحي والخاص | **13** |
| **الفرع الثاني** :رسم الاقامة وحفلات والرسم السنوي ورسم الرخص العقارية | **15** |
| **المطلب الثالث** : الضرائب والرسوم المحصلة لصالح صندوق التضامن | **16** |
| **الفرع الاول** :الرسم على النشاط المهني | **16** |
| **الفرع الثاني** :الدفع الجزافي | **17** |
| **المبحث الثالث** :عرض الدراسات السابقة | **18** |
| **المطلب الاول** :عرض الدراسات السابقة محلية | **18** |
| **المطلب الثاني** :عرض الدراسات السابقة الاجنبية | **20** |
| **المطلب الثالث** :مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية | **21** |
| **خلاصة الفصل** | **22** |
| **الفصل الثاني :تحليل ميزانية بلدية تينركوك** | **23** |
| **تمهيد** | **24** |
| **المبحث الاول** :منهج وادوات الدراسة | **25** |
| **المطلب الاول** :المقابلة | **25** |
| **الفرع الاول** :مفهوم المقابلة وشروطها | **25** |
| **الفرع الثاني** :انواع المقابلة وعيوب ومزاياها | **26** |
| **المطلب الثاني** :الاستبيان | **27** |
| **الفرع الاول** :مفهوم الاستبيان وانواعه | **27** |
| **الفرع الثاني** :عيوب ومزايا الاستبيان | **28** |
| **المطلب الثالث** :الملاحظة | **29** |
| **الفرع الاول** :مفهوم الملاحظة وانواعها | **29** |
| **الفرع الثاني** :مزايا وعيوب ملاحظة | **30** |
| **المبحث الثاني** :تقديم البلدية | **31** |
| **المطلب الاول** :تقديم بلدية تينركوك | **31** |
| **المطلب الثاني** :ميزانية البلدية | **32** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثالث** :هيكل البلدية | **33** |
| **المبحث الثالث** :دراسة تحليلية للموارد الجبائية للبلدية تينركوك | **34** |
| **المطلب الاول** :تحليل الرسم رخصة البناء والرسم على الاعلانات | **34** |
| **المطلب الثاني** :تحليل بيع المنتوجات والخدمات | **36** |
| **المطلب الثالث** : تحليل تاجيرات والرسم الاجمالي والرسم على النشاط المهني | **38** |
| **خلاصة الفصل** | **43** |
| **الخاتمة** | **44** |
| **قائمة المراجع** | **47** |

## فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | ملكية الخاضعة لرسم التطهير ومبالغة واجبة التسديد | 13 |
| 02 | نسب توزيع ناتج الرسم الصحي على اللحوم التي تمت تحت عملية ذبحها | 14 |
| 03 | مجالات الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السايقة | 21 |
| 04 | نسبة مساهمة رخصة البناء في ميزانية | 34 |
| 05 | مساهمة اعلانات في ميزانية بلديةو تينركوك | 35 |
| 06 | بيع المنتوجات والخدمات في ميزانية | 36 |
| 07 | مساهمة حقوق الافراح في ميزانية | 37 |
| 08 | مساهمة تاجيرات العقارات والعتاد في ميزانية | 38 |
| 09 | مساهمة رسم الاجمالي على تادية الخدمات في الميزانية | 39 |
| 10 | مساهمة الرسم على النشاط المهني في ميزانية البلدية | 40 |
| 11 | مساهمة ضرائب المباشرة في ميزانية البلدية | 41 |

## فهرس الاشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تطور رخصة البناء في الميزانية بلدية تينركوك | 34 |
| 02 | تطور اعلانات في ميزانية بلدية تينركوك | 35 |
| 03 | تطور بيع المنتوجات والخدمات في ميزانية البلدية | 36 |
| 04 | تطور حقوق الافراح في ميزانية البلدية | 37 |
| 05 | تطور تاجيرات والعقارات والعتاد في ميزانية | 39 |
| 06 | تطور رسم الاجمالي على تأدية الخدمات في ميزانية البلدية | 40 |
| 07 | تطور الرسم على النشاط المهني في ميزانية البلدية | 41 |
| 08 | تطور ضرائب المباشرة في ميزانية البلدية | 42 |

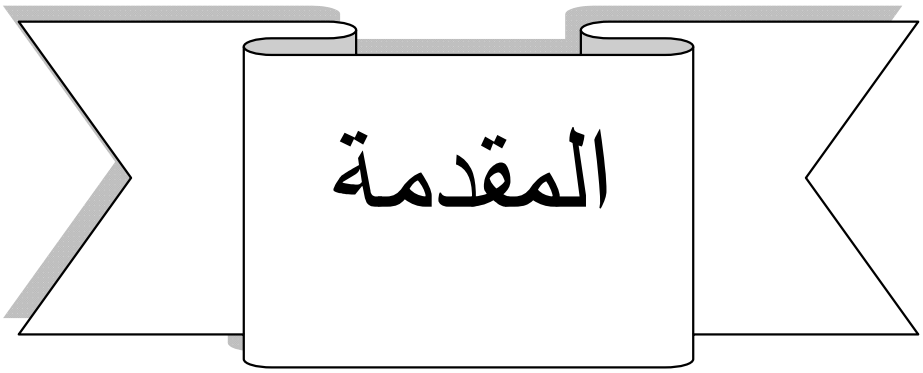
المقدمة

## المقدمة

عرفت الجماعات المحلية بعد الاستقلال مشاكل مالية خطير نتجت عن انخفاض محسوس في مواردها المالية بسبب ضعف او التقلص الاقتصادي ،وارتفاع أعباء البلديات لاتساع صلاحيتها وكذا ارتفاع الأسعار ،ضف إلى ذلك التسيير الغير المحكم للمالية الناتج عن انعدام الخبرة لدى المسيرين الجدد.

وعلى الرغم من تنوع مصادر تمويل الجماعات المحلية وعلى رأسها الموارد الجبائية ونواتج الممتلاكات إضافة إلى المساعدات والإعانات التي تقدمها الدولة وبالرغم من التحسينات التي وردت ضمن مختلف القوانين المالية في مجال الموارد الجبائية المحلية إلا أن الجماعات المحلية لاتزال تتخبط في أزمة مالية التي تنعكس على جودة الخدمات المقدمة وعلى تغطية نفقاتها .

وبعد التعرف على الجماعات المحلية وتبيان مختلف إيراداتها ومواردها الجبائية كان لابد من دراسة الإطار العام الذي يشرح هذه الموارد والميزانية للوصول إلى مدى فعالية الإيرادات ودور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية .

**الإشكالية :**

بناءا على ماسبق فان من خلال الدراسة يمكن طرح التساؤل التالي :

كيف تساهم الموارد الجبائية في تطوير إيرادات ميزانية البلدية ؟

**الأسئلة الفرعية للبحث :**

للإجابة عن الإشكالية سنطرح بعض الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالميزانية الجماعات المحلية؟ .
- ماهي طبيعة الموارد الجبائية المخصصة لتمويل البلدية ؟
- هل الموارد الجبائية في ظل سياسة التخصيص كافية لتغطية إيرادات البلدية ؟

**الفرضيات :**

من اجل معالجة الإشكالية البحث وللإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بطرح فرضيات التالية :

- الميزانية المحلية هي عبارة عن برنامج سنوي يعتمد التوقع والتقدير للمصادر واستخدامات
- تساهم الموارد الجبائية مساهمة محدود في تمويل ميزانية البلدية .
- تتنوع الموارد الجبائية المخصصة لتمويل الا ان اغلبها يعرف معدلات تحصيل متوسط في الكثير من الحالات.

**أسباب اختيار الموضوع :**

- أهمية الكبير التي تحظى بيها الموارد الجبائية باعتبارها اهم موارد الجماعات المحلية .
- الرغبة في تطوير القدرة المعرفية في هذا الجانب .

**أهمية الدراسة :**

يستمد البحث أهمية من دور الذي تلعبه الموارد الجبائية في تمويل الجماعات المحلية ،بأدائها لمواجهة كل حاجياتها المتعددة وضمان سيرها بشكل فعال.

**أهداف الدراسة :**

- التعريف بمصادر تمويل البلدية .
- تبيان أهمية الموارد الجبائية .
- تعرف على كيفية مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية .

**منهج المتبع :**

اعتمدنا في هذا البحث مجموعة من المناهج بما يتماشى مع طبيعة الموضوع وقمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري الذي يتعلق بسرد المفاهيم الخاصة بالجماعات المحلية ومختلف الموارد الجبائية ،أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج دراسة حالة من خلال الدراسة النظرية على الواقع الإدارة المحلية لولاية تيميمون بلدية تينركوك .

**صعوبات وعراقيل الدراسة :**

- صعوبة الحصول على المعلومات بحجة السر المهني وأهمية الوثائق.
- عدم تفرغ الموظفين لتزويدنا بالمعلومات الكافية .
-

**هيكل البحث:**

من اجل الالمام بموضوعنا قسمنا بحثنا الى فصلين كالتالي ،فصل اول تم التطرق فيه الى ماهية الجماعات المحلية والموارد العادية للجماعات المحلية ودراسات السابقة المرتبطة بموضوعنا ،ويتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية حيث تم التطرق فيه الى منهج ادوات الدراسة وتقديم البلدية وتحليل ميزانية .

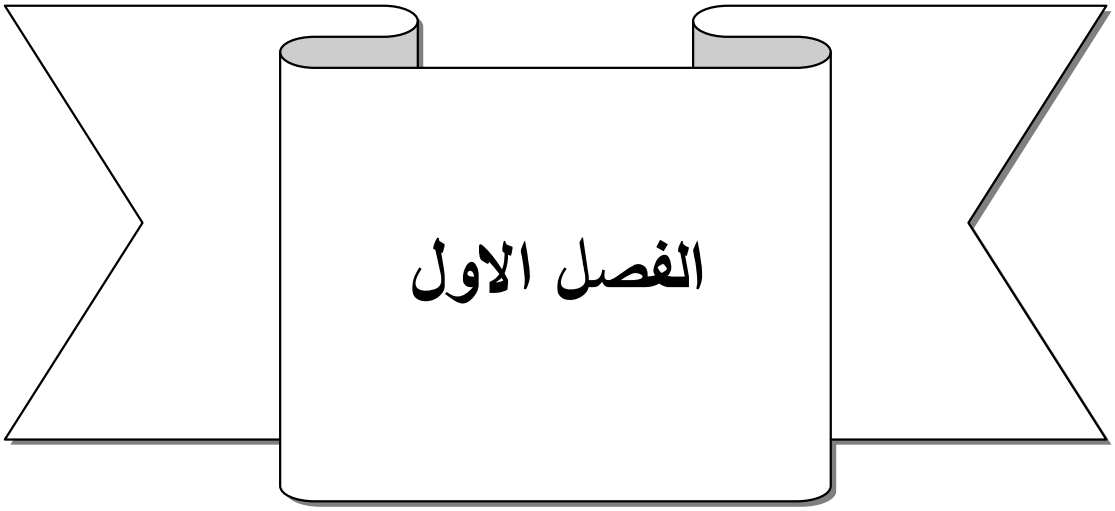
الفصل الاول

**تمهيد:** لقد ظهرت الجماعات المحلية منذ القدم ،حيث ان الادارة المحلية ليست ابتكارا حديثا اكتشفه الانسان ،وذلك لان ظهور القوى الصغير كان قبل ان تنشا الدولة، حيث كانت تجمع القرى والمدن فيما بينهما ،الادارة شؤونهم المحلية وحل مشاكلهم ،ولذلك فان الجماعات المحلية تعد الاصل والمنبع الذي استحدثت منه الدولة بمفهومها الحديث ، وعليه سنقوم سنتطرق في هذا الفصل الى تعريف ماهية الجماعات المحلية في المبحث الاول ومفاهيم للموارد العادية للجماعات المحلية في المبحث الثاني .

## المبحث الأول: ماهية الجماعات المحلية .

تعتبر الجماعات المحلية جزء لا يتجزأ من الدولة ومؤشرا فعالا من خلاله يظهر عمل الهيئات الاقليمية ومن هنا سنقوم في هذا المبحث بالتعرف أكثر على الجماعات المحلية .

### المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية .

#### الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية.

تتعدد التعريفات فيما يتعلق بالجماعات المحلية بحسب الزاوية التي ينظر منها إليه وإنما اشتركة جميعا في العناصر الأساسية .

**التعريف الأول**: ظهرت عبارة الجماعات المحلية ومن هنا لأول مرة في الجزائر بمقتضى المرسوم 54من قانون 20سبتمبر 1947 الممثلة في الولايات والبلديات وحسب التعديلات الأخيرة فقد الغي قانون قانون البلدي 90-08 ليعدل بالقانون 10-11 وقانون الولاية رقم 9-90 المعدل من قانون 7-12، وبرجوع إلى قانون الجماعات المحلية تنص المادة الأولى منها من الباب الأول: البلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدة للدولة ، إما الولاية هي الجماعات الإقليمية للدولة. [1]

**التعريف الثاني:** تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية الاستقلالية المالي[2].

ومن التعاريف السابقة نستنتج إن الجماعات المحلية تمثل صورة من صور مشاركة شعبية في صنع قرار محلي وتسيير الشؤون المحلية بما يعو بالنفع على سكان الإقليم .

---

[1] عميرة نريمان، رمول سامية، **دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية –دراسة حالة ولاية ميلة–،غير منشورة**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021/2020، ص07 .

[2] عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، **الإدارة المحلية، دراسة مقارنة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأول الأردن، 2001، ص20.

**الفرع الثاني: تعريف البلدية والولاية.**

الجماعات المحلية (الولاية /البلدية ) هي مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي.

**1- تعريف البلدية.**

**التعريف الأول:** باعتبارها جماعة محلية ذات طابع إقليمي فان للبلدية مهمة عامة ،الأمر الذي يسمح لها بالعمل في كافة المجالات ،إذ يتولى إدارة البلدية جهاز تداولي هو المجلس الشعبي البلدي ، وجهاز تنفيذي يمثله رئيس البلدية ويساعده نائب او عدة نواب حسب حجم الجماعة المحلية [1].

**التعريف الثاني:** نصت المادة الأولى من قانون 90-08المؤرخ في 17افريل 1990على إن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،وهو نفس التعريف الذي جاء به القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011[2].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج إن البلدية خلية أساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع .

**2- تعريف الولاية.**

**التعريف الأول:** يعرفها القانون رقم 90-09 المؤرخ قي 7افريل1990 المتعلق بالولاية بأنها : جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشا بقانون.

[1] عميرة نريمان،رمول سامية، مرجع سبق ذكره ،ص 08

[2] كيلالي عواد ،**تمويل الجماعات المحلية** ،غير منشور ،جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ،سنة 2016-2017،ص14

**التعريف الثاني:** تعد الولاية حلقة وصل بين البلدية والإدارة المركزية، فتقوم بالمهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعميم التنمية في إطار تنفيذ البرامج والمخططات على المستوى ألولائي، وتنشيط الجماعات المحلية كما تساهم في إعداد إستراتيجية التنمية الوطنية[1].

ومن تعاريف السابقة نستنتج تعريف الولاية على أنها جماعة محلية لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة ،تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر عن مطامح سكانها لها هيئات خاصة إي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة .

**المطلب الثاني: استقلالية تمويل الجماعات المحلية**

يعتبر موضوع تمويل الجماعات المحلية من أهم المواضيع المطروحة حاليا لارتباطه الوثيق باستقلالية هذه الجماعات عن السلطة المركزية.

**الفرع الأول: مفهوم وعناصر الاستقلالية مالية**

**1- مفهوم الاستقلالية مالية**

**التعريف الأول:** يقصد باستقلالية الجماعات المحلية إقرار الحق لها في إصدار و اتخاذ قرارات إدارية نافذة في حدود ما يسمح لها القانون، ويكون ذلك من دون الخضوع إلى أوامر السلطة المركزية[2].

**التعريف الثاني:** لقد أثبتت تجارب الدول على وجود الارتباط بين استقلال الجماعات المحلية وبين قدرتها على الحصول على موارد ذاتية، بحيث تزداد قوة النظام المحلي إذا كان لهيئاته قدر كبير من الاستقلال المالي إزاء ما تقدمه له السلطات المركزية من تمويل[3].

ونستنتج من التعارف السابقة نستنتج إن مفهوم الاستقلالية المالية لازال غامضا رغم تأكيد معظم التشريعات عليها وتكتفي على التصريح بها من خلال الشخصية القانونية والذمة المالية للجماعات المحلية.

[1] عميرة نريمان ،رمول سامية ،مرجع سبق ذكره ،ص 10

[2] سعيدي الشيخ ،**التنظيم الاداري المحلي** ،المجلة الالكترونية للدراسات والابحاث القانونية ،ص 19

[3] عبد الحميد عبد المطلب ،**التمويل المحلي التنمية المحلية** ،الدار الجامعية الاسكندرية مصر ،طبعة 2001،ص 24

2- **عناصر الاستقلالية المالية:** للاستقلالية المالية عدة عناصر تبين وجودها، سواء من خلال اعتماد هذه الجماعات المحلية لميزانية خاصة بها تحت مبدأ سنوية الميزانية

**من وجهة نظر الميزانية:** الجماعات المحلية تتبنى سنويا ميزانية والتي يجب إن تكون متوازنة حتى لا تؤثر على حريتها في التسيير إذ لا يمكنها تجاوز الإنفاق حتى ولو كان ذلك في خدمة التنمية المحلية على عكس ميزانية الدولة حيث إن النظرية الحديثة في المالية العامة لم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على انه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي .

**في مجال تسيير الممتلكات :** للجماعات المحلية ممتلكات يمكنها من تعزيز إيراداتها إلا أنها مهملة لدى اغلب الجماعات المحلية هذا على الرغم من إن معرفة مفصلة لممتلكاتها يعزز وجودها ويطور مدخولها وهو عمل ضروري واولوي على كل عمل أخر ويتم هذا عن طريق إحصاءها وترتيبها وتسجيلها في سجل الجرد العام ومعرفة وضعيتها القانونية [1].

**الفرع الثاني: خصائص وشروط واجب توافرها في الموارد المالي المحلي.**

**أولا: خصائص الموارد المالية** للتمويل المحلي مميزات يمكن إن نجملها على النحو الآتي:

1- **التمويل المحلي ظاهرة متشبعة:** لا يمكن اعتبار التمويل المحلي على انه ظاهرة مالية فقط ،بل هو متعدد الجوانب ، بل له بعد أكثر من ذلك ويمثل في مدى استقلالية الجماعات المحلية عن السلطات المركزية ، وسيادتها في صنع القرار المحلي ورسم السياسة الخاصة بدورها المحلي ، فالبعض ينظر إلى مدى استقلالية هذه الجماعات بالنظر إلى نصيبها من إجمالي النفقات العامة كمعيار لقياس درجة اللامركزية في الدول وهو معيار غير كاف ، لكونه لا يبين على نحو دقيق سلطة الجماعات المحلية في صنع القرار ورسم السياسة المحلية ، كما لا يأخذ بعين الاعتبار إذا ما كانت لهذه الجماعات موارد ذاتية أم أنها تعتمد على السلطات المركزية في تمويلها .

2- **ضعف وجمود التمويل المحلي:** لعل أهم ميزة للتمويل المحلي هو ضالة موارده وعدم مرونته، الأمر الذي يجعل الجماعات المحلية في عجز دائم عن القيام بمهامها على أحسن

[1] كيلالي عواد ،مرجع سبق ذكره ،ص 52

وجه، ففي الوقت الذي تحتكر السلطات المركزية على مصادر التمويل وتتمتع بسلطات مالية واسعة الأمر الذي يمكنها من زيادة مواردها في إي وقت شاءت، تبقى الجماعات المحلية تعاني العجز دائما في مواردها المالية .

**ثانيا: شروط واجب توافرها في الموارد المالي المحلي:** في ظل البدا الرامي إلى تحقيق استقلالية مالية الإدارة المحلية كان من اللازم إن تتوف شروط لهذه الأخيرة وذلك لي تعزيز استقلالها وتأكد حريتها في التسيير.

– **حرية المورد:** يعني ذلك إن وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تعمل على تحصيله ويكون متميزا عن أوعية الضرائب المركزية.

- ✓ **ذاتية المورد:** بمعنى إن تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير سعر المورد وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها، فالضريبة المحلية في انجلترا مثلا ضريبة المباني تتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية حيث تقوم الهيئات المحلية بتقدير سعرها والقيام بتحصيلها وتقدير أوجه إنفاقها بل ويخولها القانون سلطة تقدير سعرها وكل ثلاثة أشهر بحيث يمكنها تعديل هذا السعر بالزيادة او النقصان خلال النصف الثاني من السنة .
- ✓ **سهولة إدارة المورد:** ويقصد به التسيير تقدير وعاء المورد ورخص تكلفة تحصيله عند اقل تكلفة ممكنة فلا يعقل إن تكون تكلفة تحصيل الإيراد اكبر من قيمة الإيراد في حد ذاته والعمل أيضا على الحصول على اكبر قدر ممكن من الموارد الجبائية المحلية .
- ✓ **كفاية المورد:** وتعني به وفرة المورد المالي المحلي حتى يكون قادرا على تغطية ومجابهة كل الاحتياجات التي تتطلبها مهام واختصاصات ونشاطات الجماعات المحلية، وبالتالي تكون قادرة على إشباع الرغبات العامة[1].

**المطلب الثالث: ميزانية الجماعات المحلية.**

تتكون ميزانية الجماعات المحلية من ميزانية البلدية وميزانية الولاية

[1] كيلالي عواد ،مرجع سبق ذكره ،ص 56–57

**الفرع الأول: مفهوم ميزانية البلدية وكيفية إعدادها.**

**أولا: مفهوم ميزانية البلدية :**

1- يعرف عبد المطلب عبد الحميد ميزانية البلدية أنها "وثيقة معتمدة تتضمن تقدير للموارد المالية والنفقات المتوقعة للهيئات المحلية (البلدية )عن فترة زمنية مقبلة تقدر عادة بسنة "

2- وتعرف وفقا القانون رقم 11-10، مؤرخ في 22جوان 2011يتلعق بالبلدية ،في مادته 176انها "ميزانية البلدية ،هي جدول تقديرات الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية ،وهي عقد ترخيص وإدارة يسمح بسير المصالح البلدية ، وتنفيذ برامجها للتجهيز والاستثمار يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها عن طريق التنظيم [1].

ومن التعاريف السابقة نستنتج هي جدول التقديرات الخاصة بنفقاتها وإيراداتها السنوية بغية التسيير الحسن للنفقات العمومية السنوية للبلدية .

**ثانيا: كيفية إعداد ميزانية البلدية:** باعتبار البلدية مرفقا عام فان الرئيس المجلس الشعبي البلدي هو من يتولى تحضير مشروع الميزانية.

1- **تحضير ميزانية البلدية:** إذا كان من مبادئ سنوية الميزانية فان على ذلك تفصيل حيث تنقسم إلى ميزانية ابتدائية وأخرى إضافية .

**أولا: الميزانية الابتدائية (الأولية ):**

تعتبر الميزانية الأولية الوثيقة الأساسية التي تقدر كل النفقات السنوية، فهي عبارة عن كشف تفصيلي لكافة العمليات المالية المقررة خلال السنة، تحضر خلال شهر أكتوبر من السنة التي تسبق تنفيذها ويشترط إن تكون متوازنة، إي إيراداتها تساوي نفقاتها.

**ثانيا: الميزانية الإضافية:**

[1] سيد علي خماري، **ميزانية البلدية ودورها في التنمية (دراسة ميدانية مقارنة)**،غير منشور ، جامعة احمد بوقرة بومرداس، السنة 2015-2016، ص06-07

تعرف الميزانية الإضافية بأنها ميزانية تعديلية وليس تناقص لمبدأ السنوية وإنما هو عملية مكملة مع تصحيح الاختلالات .

حيث تشمل الميزانية الإضافية مايلي :

- ما جاء في وثيقة الميزانية الأولية من نفقات وإيرادات؛
- اعتماد جديدة ظهرت مابين تحضير الميزانية الأولية والإضافية؛
- تسجيل التغييرات التي جرت على النفقات والإيرادات؛
- الارتباط بالنسبة للسنة المالية السابقة.

**2-التصويت على الميزانية البلدية**

**أولا: الجهة المختصة للتصويت:**

طبقا للمادة 181من قانون 11-10فان المجلس الشعبي البلدي هو الهيئة المخولة قانونا للتصويت على الميزانية وهو إجراء إلزامي يتم قبل 31اكتوبر من السنة التي تسبق سنة تطبيقها بالنسبة للميزانية الأولية وقبل 15جوان من السنة التي تطبق فيها بالنسبة للميزانية الإضافية.

**ثانيا: مرفقات ميزانية البلدية عند التصويت:**

عند تقديم مشروع ميزانية البلدية للتصويت عليها ، تكون مفروقة بتقرير يتضمن ،جدول النفقات المحتوى للاعتماد المفتوحة لمواجهة النفقات كما مرفوق بجدول الإيرادات المتضمن الإيرادات المخصصة ، كما ترفق ميزانية البلدية عند تقديمها للتصويت ، على دفتر الملاحظات والذي يشمل كل الملاحظات والتوضيحات التي تبين أهمية للاعتمادات المالية حسب كل مادة مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب مع تفصيل وتوجيه كل اعتماد وطبيعة وأسباب الاقتراحات المسجلة في هذه الميزانية حيث قبل التصويت يقوم المجلس الشعبي البلدي بدراسة معمقة لهذه الميزانية[1].

[1] سيدعلي خماري، مرجع سبق ذكره ،ص 19الى 22

**الفرع الثاني: مفهموم وكبفية إعداد ميزانية الولاية.**

**أولا: مفهوم ميزانية الولاية.**

حسب المادة 135 من قانون الولاية 09/90: ميزانية بالولاية هي عبارة عن جدول تقديرات وللإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية كما هي مقرر بالترخيص والإدارة تسمح بحسن سير مصالح الولاية وتنفيذ برامجها الخاصة بالتجهيز والاستثمار.

وتعرف أيضا على أنها وثيقة بواسطتها يقدر ويسمح للولاية بتنفيذ إراداتها ونفقاتها بناءا على التقديرات فهي عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية الخاصة بالولاية[1].

ومن التعاريف السابقة نقول بان ميزانية الولاية هي عبارة عن جدول تقدير الإيرادات والنفقات الولاية وتكون معتمده ومخصصة سنويا من طرف المجلس الشعبي الولائي .

**ثانيا: مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية.**

1- **مرحلة إعداد الميزانية:** وتتمثل ميزانية بداية نشاط السنة المالية ويتم تحضيرها في شهر سبتمبر وهي تحتوي على جداول محاسبة، وبذلك تشكل لنا الإطار المحاسبي الذي يظهر لنا الآثار المالية للنشاطات والقرارات المرتقبة من الولاية، يتم تنفيذها خلال السنة المالية المقبلة ويتم عرضها على شكل تقديرات (إيرادات ونفقات)، ويتم التصويت على الميزانية الأولية من طرف المجلس الشعبي الولائي بعد مراجعة الاعتمادات .

2- **مرحلة الميزانية الإضافية:** تعد الميزانية الإضافية بمثابة تكملة تعديل الميزانية الأولية، حيث يتم ترحيل إليها بواقي الحساب الإداري للسنة المالية المنتهية، وتهدف الميزانية الإضافية إلى الربط بين السنة المالية الجديدة والسابقة ويجب التصويت عليها قبل 15 جوان من السنة التي تطبيق فيها عند حدوث تعديلات، وذلك بعد المداولة من طرف المجلس الشعبي الولائي والاتفاق مع الوالي وبالتالي يتم تسويته في الحساب الإداري المرفق لها.

[1] الجزائر ،قانون الولاة رقم 90-09(المتعلق بالولاية )،العدد15 الصادر في 07-04-1990،ص16

3- **مرحلة التنفيذ:** هي المرحلة الثانية بعد مرحلة إعداد الميزانية ويقصد باعتماد الميزانية هو إعطاء ترخيص وإذن لان تقوم السلطة التنفيذية بوضع بنود الايرادات المالية والنفقات موضوع التطبيق ويخضع لما يلي :

- **التصويت** : مجلس الشعبي الولائي على الميزانية قبل 31اكتوبر من السنة السابقة للسنة المالية التي تطبق خلالها ،إما الميزانية الإضافية من السنة المالية والتي تطبق فيها ، يتم التصويت على الاعتمادات من بند إلى بند أخر داخل فصل واحد ونقل الاعتمادات من فصل إلى فصل بالاتفاق مع رئيس مجلس الشعبي ولائي وفي حالة الاستعجال ، غير انه لا تجوز نقل الاعتمادات المقيدة على وجه التخصيص .
- **المصادقة:** تتم المصادقة على الميزانية من قبل السلطة الوصية ، فبعد عملية التصويت على المشروع الميزانية من قبل مجلس الولائي ، يحول مرفقا بمحضر لجنة المالية او دفتر الملاحظات والمداولات المتعلقة بالتصويت إلى السلطة الوصية التي تتمثل في وزرة الداخلية والجماعات المحلية .
- **مرحلة تنفيذ الميزانية** : وهي المرحلة الأخيرة وتعد من اختصاص السلطة التنفيذية إذن فبعد التصويت من قبل مجلس الشعبي الوطني، والمصادقة عليها من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يصبح التنفيذ ممكنا، ويعني تنفيذ الميزانية تحصيل الإيرادات المسطرة، والإنفاق لكل الاعتمادات المالية الواردة في بنود الميزانية ولصرف قواعد مهمة .

**بالنسبة الإيرادات:** عند القيام بعملية تحصيل الإيرادات يجب مراعاة شروط معينة كمواعيد التحصيل و الإجراءات المتبعة في ذلك.

**بالنسبة لصرف النفقات** : يجب إن تكون النفقة وفق إجراءات قانونية مضبوطة وسليمة بحيث لا يمكن التصرف في إي نفقة إذ لم يتم التأشير عليها من طرف المراقب المالي ، الذي يتأكد من استفتاء الشروط اللازمة حتى لا يتم استعمال المال لأغراض شخصية[1] .

[1] أميري فاطمة وآخرون ،**مالية الولاية في التنمية المحلية دراسة تطبيقية لحالة ميزانية ولاية البويرة** ،غير منشور ،المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة ، سنة 2011-2012،ص 24الى 26

## المبحث الثاني : الموارد العادية للجماعات المحلية.

يشير بالإيرادات الذاتية المحلية مجموعة الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية المضافة على الضرائب والرسوم الوطنية ،إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية .

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية المالية المحلية.

#### الفرع الأول: مفهوم المالية المحلية.

**التعريف الأول:** تعتبر المالية المحلية احد فروع المالية العامة ،لأنها تعتمد على قواعد المنظمة للإيرادات والنفقات ،وهي "وثيقة مالية رسمية تبني أرقامها على أساس التنبؤ بحجم كل من الايرادات والنفقات المحلية اللازمة لتنفيذ سياسات ونشاطات ذات طابع محلي ترمي إلى تقديم خدمات محلية وفقا لأولويات المجتمع المحلي[1] .

**التعريف الثاني:** تعتبر المالية المحلية معيارا ومؤشر فاعلا يظهر من خلاله عمل الهيئات المحلية وقدرتها على التسيير ومن ثمة يتضح لنا مكانة الموارد المالية لدي الجماعات المحلية[2].

ونستنتج من التعارف السابقة إن المالية المحلية هي مجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي تخص الهيئات المحلية.

#### الفرع الثاني: أهمية المالية المحلية.

تكتسي المالية المحلية أهمية اقتصادية فحجم مجهود الاستثماري للجماعات المحلية يمكن لمسه انطلاقا عن نفقات والمباشرة وغير المباشرة للاستثمار المحلي فهي توضح الدور الفعال الذي تلعبه الجماعات المحلية في هذا المجال من ثم تبرز المالية المحلية كمحرك أساسي لمختلف المشاريع والبرامج التي تتولى تنفيذها البلديات والولايات حيث تشكل الاستثمارات المحلية أكثر

---

[1] لمير عبد القادر ،**الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار**،غير منشور ، جامعة وهران ، سنة 2013-2014 ، ص 140

[2] بوزيان حورية ،**محاضرة المالية المحلية** ،جامعة البليدة(02)،سنة 2020-2021، ص 03

عن نصف استثمار القطاع العمومي ومن جهة أخرى فإن نفقات الجماعات المحلية تمثل قسطا معتبرا من الناتج الداخلي الخام من النفقات الدولة[1].

**المطلب الثاني: الضرائب والرسوم المحصلة لصالح البلدية**

تستفيد البلديات من مداخيل بعض الضرائب والرسوم بنسب مختلقة التي تشترك فيها مع ميزانية الدولة وارتباطها بالنشاط الاقتصادي .

**الفرع الأول: رسم العقاري والتطهير والصحي والخاص**

1- **الرسم العقاري:** يعتبر من أهم الموارد المالية والضريبية للبلدية ،وقد تأسس هذا الرسم بموجب المادة 13من قانون المالية لسنة 1963 ، تم تضمنتها المواد من 248الى 261 من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة [2]

2- **رسم التطهير:** تم تأسيس هذا الرسم بموجب القانون رقم 80-12 الصادر في 31 ديسمبر 1980المتضمن قانون المالية لسنة 1981 ،وذلك ليحل الرسوم الفرعية القديمة كالرسم الخاص بالصب في المجاري ورفع القمامة المنزلية ورسم تصريف المياه في المجاري ، هذا الأخير الذي الغي بموجب المادتيين 25و26 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 المتضمن قانون المالية لسنة 1994،والذي أصبح يفرض على الملكيات المبنية والمجهزة بشبكة قنوات صرف المياه وعوض برسم رفع القمامات المنزلية[3] .

ويتم تحديد مبلغ رسم التطهير بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناءا على مداولة المجلس، بعد مصادقة السلطة الوصية، ويحدد مبلغ هذا الرسم كالآتي:

**الجدول رقم (01) : طبيعة الملكية الخاضعة لرسم التطهير ومبالغه واجبة التسديد**

| طبيعة الملكية | مبلغ الرسم (دج) |
|---|---|
| محل ذو استعمال سكني | مابين 1.000و1.500 |

[1] لمير عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 141

[2] عميرة نزيمان ،رمول سامية ،مرجع سبق ذكره ،ص 27

[3] باي عبد الحق ،**دور الجبائية في تمويل ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات** ، غير منشور ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،السنة 2017-2018 ،ص 29-30

| | |
|---|---|
| محل ذو استعمال مهني او تجاري او حرفي او ما شابهه | مابين 3.000و12.000 |
| كل ارض مهيئة للتخييم والمقطورات | مابين 8.000و23.000 |
| محل ذو استعمال صناعي او تجاري او حرفي او ما شابهه ينتج كميات من النفايات | مابين 20.000و 130.000 |

المصدر :المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2018

3- **الرسم الصحي على اللحوم :**

تأسس بموجب المادة 62 من قانون المالية لسنة 1980، وعدل بموجب المادتين 05و06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2007 وكذا المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

يتم تحصيله بمناسبة ذبح الحيوانات : الأبقار ،الأغنام ،الماعز ،الخيول ،الجمال او استيراد اللحوم ،ويتم حسابه على أساس وزن لحوم الحيوانات بمعدل 10دج للكلغ واحد .

ويتم تخصيص حصيلة الرسم للبلديات التي عملية الذبح في ترابها [1].

حيث يقسم ناتجة على النحو التالي:

**الجدول رقم (02):تعريفة ونسب توزيع ناتج الرسم الصحي على اللحوم التي تمت عملية ذبحها في تراب البلدية.**

| المنتوج | تعريفة الرسم للكلغ | الجهات المستفيدة | الحصة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| اللحوم الطازجة او المبردة او المطبوخة او المملحة او المصنعة التي مصدرها الخيول الإبل ،الماعز | 10دج | البلدية | 8.5دج | %85 |
| | | صندوق التخصيص الخاص رقم 302-070 المعنون بصندوق | 1.5دج | %15 |

[1] باي عبد الحق مرجع سبق ذكره ،ص 40

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الأغنام ،البقر | | حماية الصحة الحيوانية | | |

المصدر: الموارد 452و466 قانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2018

**4- الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية.**

وهو رسم غير مباشر ،تم استحداثه بموجب المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000حيث تم إنشاء رسم خاص على الإعلانات والصفائح باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني ، ويؤسس هذا الرسم على :

- الإعلانات على الأوراق العادية المطبوعة او المخطوطة باليد؛
- الإعلانات التي تعرضت إلى تجهيز ما، قصد إطالة بقائها وسواء تم تحويل هذا الورق و تهيئته او كانت هذه الإعلانات مغطاة بالزجاج او مادة أخرى ،او تم الصقاها قبل وضعها على قماش او قطع معدنية ومسماة إعلانات على ورق مجهزة ومحميا؛
- الإعلانات المدهونة او بصفة عامة المعلقة في مكان عمومي ،حتى ولو كانت غير موجودة على بناية ولأعلى جدار إي بعبارة أخرى الإعلانات الأخرى غير تلك المطبوعة او المخطوطة على الورق.

**الفرع الثاني: رسم الإقامة وحفلات والرسم السنوي ورسم الرخص العقارية.**

1- **رسم الإقامة** :أسس هذا الرسم غير المباشر سنة 1996لصالح البلديات او التجمعات البلدية المصنفة كمحطات سياحية ،مناخية ،هيدرومعدنية ،استحمامية او مختلطة.

ويخصص ناتج رسم الإقامة للحفاظ على المعالم والآثار الطبيعية والتاريخية وإشغال تجميل القدرات السياحية للبلدية .

ويحصل هذا الرسم عن طريق أصحاب الفنادق وأصحاب المحلات المستعملة من اجل إيواء الأشخاص الذين يعالجون او السياح المقمين في المحطات ،ويدفع تحت مسؤوليتهم إلى قابض الضرائب بعنوان مداخيل الجباية المحلية البلدية [1].

[1] كيلالي عواد ،مرجع سبق ذكره، ص 78الى 80

2- **رسم الأفراح:** هو رسم يحصل كليا لفائدة البلدية، ويتم دفعه من طرف المواطنين لقاء السماح لهم بإقامة الأفراح و الأعراس العائلية كالزواج والختان.

وقد حدد قانون المالية لسنة 2001مبالغ الرسم كما يلي:

- من 500 دج إلى 800 دج لليوم عندما لا يتجاوز مدة الفرح الساعة السابعة مساءا؛
- من 100الى 1500 دج لليوم عندما يتجاوز مدة الفرح الساعة السابعة؛[1]

3- **الرسم السنوي على السكن:** يستحق هذا الرسم غير المباشر على المحلات ذات الطابع السكني والمهني الواقعة في البلديات، وقد طبق في بداية الأمر في ولاية الجزائر، عنابة، قسنطينة، وهران ثم امتد بمقتضى قانون المالية لسنة 2003 إلى جميع الولايات مقر الدوائر على المستوى الوطني .

ويحدد مبلغ هذا الرسم كما يلي :

- 300 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع السكني ؛
- 1200 دج بالنسبة للمحلات ذات الطابع المهني.

ويحصل هذا الرسم من مؤسسة سونلغاز عن طريق فاتورة الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع ، ويحصل هذا الرسم كليا للبلديات .

4- **الرسم على الرخص العقارية:** استحدث هذا الرسم غير المباشر بموجب المادة 55 من قانون رقم 99-11 للبلدية، حيث تخضع الرخص والشهادات المبينة أدناه عند تسليمها، للرسم على رخص العقارات:

- رخص البناء؛
- رخص تقسيم الأراضي؛
- رخصة التهديم؛
- شهادات المطابقة والتجزئة والعمران[1].

[1] قطاف نبيل ،**دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة** ،غير منشور ،جامعة محمدخيضر بسكرة ، ص 66

**المطلب الثالث: الضرائب والرسوم المحصلة لصالح صندوق التضامن.**

**الفرع الأول:** الرسم على النشاط المهني : أسس هذا الرسم بموجب أحكام المادة رقم 21 من قانون المالية لسنة 1996، وقد جاء هذا الرسم كتعويض عن الرسم على النشاط الصناعي والتجاري الذي كان معدله 2.55% ويخضع له كل شخص طبيعي او معنوي يمارس نشاطا تجاريا او صناعيا او حرفين المحاسبين. على النشاط غير التجاري ومعدله 6.05% ويخضع له جميع الأشخاص الذين يزاولون مهن حرة مثل الأطباء والمهندسين والمحاسبين.

وقد تغير معدل الرسم مرة واحدة منذ تأسيسه من 2.55% إلى 2% ابتداء من شهر جويلية 2001 بموجب أحكام المادة 6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

**الفرع الثاني :الدفع الجزافي .**

الدفع الجغرافي عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين والهيئات المقيمة في الجزائر والتي تدفع مرتبات وأجور لمستخدميها.

وقد شهد معدل الضريبة تناقصا منذ سنة 2001 بنسبة 1% كل سنة إلى أن ألغيت سنة 2006 بموجب أحكام المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006[2].

[1] كيلالي عواد ، مرجع سبق ذكره ، ص 81و84

[2] قطاف نبيل ،مرجع سبق ذكره ، ص 77و79

## المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة مناقشتها.

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موارد الجبائية التي تؤثر في تمويل ميزانية البلدية من بين هذه الدراسات ما يلي:

### المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية.

فيما يلي عرض الدراسات السابقة:

**الدراسة الأول: ط، عميرة نريمان و رمول سامية "دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة سنة 2020-2021.**

تسعى هذه الدراسة إلى تغير التنظيم الإداري في الدولة ويتأثر بالواقع السياسي والاقتصادي حتى الاجتماعي ،وانطلاق من إشكاليا مضمونها مامدى فعالية الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ؟ والإجابة عن هذه الإشكالية اتبعي الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،ويمكن أهمية البحث في دور الذي تلعبه الجباية المحلية في المساهمة في التنمية الجماعات المحلية في الولاية ،حيث تهدف هذه الدراسة إلى مدى ارتباط الجباية المحلية بالعملية التمويلية للجماعات محلية ومدى اعتمادها على الجباية في تمويل .

وتم التوصل النتائج والتوصيات :

النتائج : الميزانية جزء من الجماعات المحلية وهذه الأخيرة جزء من الدولة فهي مكملة لسلطة الدولة لذا وجب إعطاءها جزء من سلطة القرار الجانب المالي ،الاختلال بين الإيرادات والنفقات للجماعات المحلية يحتم عليها اللجوء إلى مصادر تمويل الخارجي

التوصيات :

- الجباية المحلية تمثل اكبر جزء من الموارد المالية ؛
- تحسين بيئة الاستثمار على المستوى المحلي ؛
- مسح الديون التي على عاتق الجماعات المحلية.

**الدراسة الثانية: ط، قطاف نبيل "دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات "مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2007-2008.**

تسعى هذه الدراسة إلى كيفية قيام الدولة بوظائفها المختلفة تدبر الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وانطلاق من الإشكالية مضمونها ماهو دور الضرائب والرسوم في تمويل ميزانيات البلديات ؟ والإجابة عن هذه الإشكالية اتبعي الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتكمن أهمية البحث في النظر إلى الصعوبات المالية تعاني منها معظم البلديات، حيث تهدف إلى إبراز أهمية الضرائب والرسوم بالنسبة لموارد البلديات، وتشخيص الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة البلديات بعد الإصلاحات من حيث مردوديتها

وتم توصل إلى النتائج والتوصيات

النتائج :إن مجموع مساهمة الضرائب والرسوم المحصلة في تمويل الميزانية لكل سنوات الدراسة لم يصل إلى النصف، اعتماد البلديات بشكل رئيسي على الموارد الناتجة عن الجباية جعلها تهمل مواردها الذاتية، افتقار إدارة الضرائب للوسائل المادية والبشرية الضرورية لممارسة عملها .

التوصيات

- لابد إن تتمتع البلديات بالاستقلالية التامة وان تمتلك حق تأسيس ضرائب والرسوم ؛
- الاهتمام بالموارد الناتجة للبلديات وإخضاع جميع ايجارت أملاكها إلى أسعار السوق؛
- اشتراك البلديات في متابعة عمليات التحصيل .

**الدراسة الثالثة: ط ، سيدعلي خماري "ميزانية البلدية ودورها في التنمية " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون سنة 2015-2016.**

تسعي هذه الدراسة إلى إن الجماعات المحلية جزء لايتجزء من الدولة ،وانطلاق من إشكالية الآتي إلى إي مدى تساهم ميزانية البلدية في العملية التنموية ؟ والإجابة عن هذه الإشكالية اتبعي الباحث المنهج التحليلي والمقارن ،وتكمن أهمية البحث في أهمية الميزانية البلدية كمصدر لتمويل التنمية ،التنمية المحلية وبروزها كضرورة حتمية للتطورات الاقتصادية ،تحديد الصعوبات التي تواجه البلدية المحلية في تحقيق أهدافها، وحيث تهدف إلى: محاولة فهم دقيق لموضوع التنمية المحلية على المستوى البلدي بشكل خاص، اعتماد الدراسة الميدانية والتطبيقية لمعرفة آليات الإدارة في تسيير المالية المحلية .

التوصل إلى النتائج والتوصيات

النتائج: الاعتمادات إلى تخصص لمشروعات التنمية، احتكار الدولة للنظام الجبائي وعاءا وتحصيلا، تزايد النفقات مع تزايد حاجيات ومتطلبات المواطنين .

التوصيات:

- إنشاء أسواق جوارية من اجل بث روح المنافسة وخلق فرص عمل جديدة ؛

- تشجيع كل مبادر تهدف للترقية العقارية على مستوى البلدية وإنشاء المؤسسات العقارية ودعم التعاونيات العقارية ؛
- ضمان استقلالية المجلس الشعبي البلدي والحد من تدخل الجهات المركزية.

**المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.**

Sabour Lakhdar (Taxes and fees Returned entirely to local community)

تضمنت هذه الدراسة الإشكالية التالية : كيف نظم المشرع الجزائري الضرائب والرسوم الجبائية العائدة كليا لفائدة البلديات ؟

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الجباية المحلية إذ أنها احد أهم المصادر الرئيسية لتمويل الميزانية .

كما أوصت هذه الدراسة إلى تخصيص جزء من الحصيلة الضريبية إلى البلديات إلا أن هذه الأخيرة لا تقوم برسم سياستها الضريبية بل تكتفي بتطبيق التشريع الجبائي ، ينبغي منح الاستقلالية اكبر للجباية المحلية بتعديل النظام الجبائي الحالي ، تطوير الإيرادات الجبائية وتكيفيها مع التطورات الاقتصادية ،تطبيق مبدأ الملائمة في الدفع بمعنى لا يجب إن تدفع الضريبة قبل التحقق من وعائها ،فتح المجال للبلديات للاستثمار وهو ما يعزز من تمويل ميزانيتها بمختلف الضرائب .

- Chebbah lilia (Le role des ressources fiscales dans le financement des communes)

تضمنت الإشكالية التالية هل تغطي الاحتياجات التمويلية للبلديات ذات الإحجام المختلفة ؟

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تنافس مع الدولة في تخطيط استخدام الأراضي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كما أوصت هذه الدراسة إلى التحليل المالي التدريجي في الإدارة المالية السلطات المحلية ، من توصيات يجب على الدولة تنفيذ عملية ضبط وترشيد الموارد المالية المتاحة للبلديات من اجل أنهم يستطعون الاستجابة بفعالية لتزويد الخدمات العامة المحلية .

**المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية**

إن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في عدة مجالات .

**الجدول رقم 03: يوضح مجالات الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .**

| المجال | الدراسات السابقة | الدراسة الحالية |
|---|---|---|
| الموضوع | بعض الدراسات ركزت على دور الجباية المحلية في تمويل الميزانية وبعضها ركزت على التمويل الجماعات المحلية | أما دراستنا ركزت على دور الموارد الجباية في تمويل الميزانية |
| **الهدف** | هدف معظم الدراسات السابقة هو التطرق وتبيان كيفية تمويل الجماعات المحلية | أما دراستنا فهدفت إلى التحقق من الفرضيات |
| **المنهجية** | بعض الدراسات ركزت على دراسة حالة والبعض أخر على دراسة ميدانية | ركزت دراستنا على دراسة حالة بلدية تينركوك |
| **بيئة الدراسة** | معظم الدراسات السابقة كانت في مختلف البلديات الوطن | كانت دراستنا في بلدية تينركوك ولاية تيميمون |
| **مجتمع وعينة الدراسة** | كانت في مختلف بلديات الوطن | أما دراستنا ركزت كيفية تمويل ميزانية في بلدية تينركوك |

**المصدر : من إعداد الطالبين**

**خلاصة الفصل**

مما سبق اتضح إن الموارد المالية للجماعات المحلية غير كافية لتغطية نفقات البلدية ،ومن اجل تحسين المردودية المالية لموارد الجبائية المحلية المتمثل في الولاية والبلدية ، وجب منح حرية للبلديات في تحديد وتحصيل ومتابعة الضرائب والرسوم من اجل تمويل ميزانيتها وتحقيق أهدافه، ويلزم الجماعات المحلية موارد الذاتية تمكنها من تمويل ميزانيتها وتسيير شؤونها

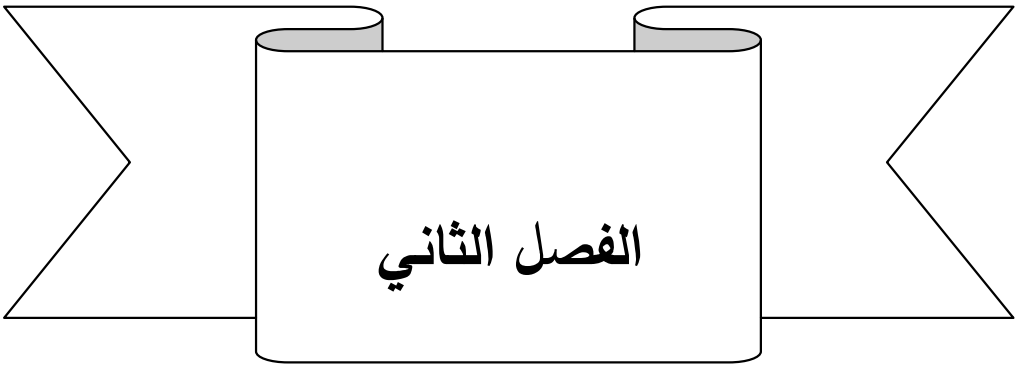
الفصل الثاني

**تمهيد:**

انطلاقا مما سبق تم اختيار بلدية تتركوك كدراسة حالة من خلال التعرف على مختلف موارد الجبائية والقيام بدراسة وتحليل مختلف ميزانيتها من سنة 2013الى غاية 2020 المأخوذة من الحسابات الادارية بصفة عامة ،مع التركيز على دور الموارد الجبائية بالنسبة للإيرادات البلدية ،حيث تم تقسيم هذا الفصل الى 3مباحث في المبحث فالأول تناولة دراسة المنهج وادوات الدراسة ،حيث تم تقديم بلدية تينركوك في المبحث الثاني ، والمبحث الاخير تم تحليل الميزانية .

## المبحث الأول : منهج وأدوات الدراسة

يحتاج الباحث إلى أدوات مساعدة لإتمامه على أحسن صورة ،لذلك تتعدد الأساليب التي تستخدم في جمع البيانات اللازمة للتعامل مع مشكلة بحثية معينة.

### المطلب الأول: المقابلة

### الفرع الأول : مفهوم المقابلة وشروطها

**أولا: مفهوم المقابلة** :وهي أن تقوم بمقابلة أفراد العينة والتحدث إليهم عن الموضوع الذي تريد إجراء بحث فيه ،وبذلك فان كمية المعلومات التي ستقوم بجمعها بهذه الطريقة ستكون كبيرة ودقيقة إلى حد ما ، إلا أن تحليلها سيكون صعبا ،وعليك أن تنتبه إلى تدوين البيانات أثناء المقابلة لان أي أخطاء في تدوين هذه البيانات يؤدي الى خطا في النتيجة[1].

**ثانيا : شروط مقابلة :**

من أهم هذه الشروط مايلي :

1. أن تكون الأسئلة واضحة ودقيقة ومحددة .
2. أن ينفرد الباحث بالمقابلة ويطمئنة على سرية المعلومات الشخصية التي سيدلي بها .
3. أن يشرح الباحث معنى أي سؤال قد يسمى المستجوب فهمه.
4. إن يتجنب الباحث التأثير المستوجب .
5. تحديد الموضوع تحديدا دقيقا من حيث فروضه وغاياته ومجالاته النظرية والعملية .
6. وضوح الهدف من اجراء المقابلة لدى الباحث والمبحوث .
7. مراعاة الظرف الزماني للمقابلة مع مراعاة الظرف المكاني .
8. مرونة الاسئلة وتنوعها .[2]

---

[1] د.محمد بلال الزغبي ، **النظام الإحصائي SPSS** ، دار النشر وائل ،جامعة الاردن ،طبعة الثانية ،سنة 2004،ص 07

[2] د.مباركة حمقاني ،**أساليب وأدوات تجميع البيانات** ،مجلة الذاكرة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،العدد التاسع ، سنة جوان 2007،ص 43-44

## الفرع الثاني : أنواع المقابلة وعيوب ومزاياها

### أولا : أنواع المقابلة :

تتنوع المقابلات كأداة للبحث وتصنيف بطرق عديدة وهي :

1-تصنيف المقابلات وفقا الموضوع :

- مقابلات بؤرية ،وتركز على خبرات معينة او موافق محددة وتجارب مر فيها المبحوث ،من مثل :حدث معين او المرور بتجربة معينة .
- مقابلات إكلينيكية ،وتركز على المشاعر والدوافع والحوافز المرتبطة بمشكلة معينة ، من مثل : مقابلات الطبيب للمرضى .

2-تصنيف المقابلات وفقا لعدد الأشخاص :

- مقابلة فردية او ثنائية ،ويلجا الباحث لهذا النوع إذا كان الموضوع المقابلة يتطلب السرية ،أي عدم إحراج المبحوث أمام الآخرين .
- مقابلة جماعية ،وتتم في زمن واحد ومكان واحد ،حيث يطرح الباحث الأسئلة وينتظر الإجابة من احدهم ، وتمثل إجابته اجابة المجموعة التي ينتهي إليها .كما انه في بعض الأحيان يطلب من كل فرد في المجموعة الإجابة بنفسه ،وبالتالي يكون راي المجموعة عبارة عن مجموعة استجابات أفرادها .

3-تصنيف المقابلات وفقا لعامل التنظيم :

- مقابلة بسيطة او غير موجهة او غير مقننة ،وتمتاز بأنها مرنة بمقدور المبحوث التحدث في أي جزئية تتعلق بمشكلة البحث دون قيد ،كما ان للباحث الحرية في تعديل أسئلته التي سبق وان أعدها .[1]

---

[1] د.نوال مجدوب وآخرون ،**مزايا طرق جمع البيانات المختلفة وعيوبها ومتى يتم استخدام كل منها** ،مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ،العدد الأول ،سنة مارس 2017 ،ص 82

- مقابلة موجهة او مقننة من حيث الأهداف والأسئلة والأشخاص والزمن والمكان ،حيث تتم في زمن واحد ومكان واحد وتطرح الأسئلة بالترتيب وبطريقة واحدة .[1]

## ثانيا : عيوب ومزايا المقابلة :

### 1-عيوب المقابلة

1. مكلفة ماديا وتستهلك زمنا أطول .
2. تتطلب عدد اكبر .
3. من جامع البيانات وتدربيا أدق وإعداد اشمل .
4. إمكانية التحيز والمحاباة والتوجيه.
5. عدم قدرة المتحدث على الإقناع لتقديم الحقائق او عدم تعاون المستجوب .
6. يعتمد نجاح المقابلة إلى حد كبير على المهارات التواصل لدى المستجوب واختيار الشخص والمكان والوقت المناسب لها.

### 2-مزايا المقابلة :

1. المرونة في طرح الأسئلة وشرح الغامضة منها ،او إعادة صياغتها او تكراراها في حال صعوبة الفهم .
2. إمكانية التعبير عن المشاعر والأحاسيس والأفكار والآراء .
3. إمكانية ملاحظة تعابير الوجه وحركات الجسد ،والتأكد من صدق البيانات والانفعالات الخاصة بالمتحدث .
4. إمكانية العودة إلى المتحدث مرة الثانية لاستكمال بعض البيانات او التأكد من محتواها او الاستفسار عنها.[2]

## المطلب الثاني : استبيان

### الفرع الأول : مفهوم الاستبيان وأنواعه

[1] د.نوال مجدوب وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 82

[2] د.نوال مجدوب وآخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 82-83

**أولا :مفهوم الاستبانة** :من أهم طرائق جمع البيانات وأكثرها انتشارا ،وهي مجموعة من الأسئلة حول موضوع البحث ،وربما تحتوي الاستبانة على الأسئلة تحتمل إحدى إجابتين .[1]

**ثانيا : أنواع استبيان** : يمكن تصنيفها على النحو التالي :

1. استبيانات مفتوحة :يتضمن هذا النوع من الاستبيانات عددا من الأسئلة ،يعقب كل سؤال منها فراغ ،يدون فيه المستجيب إجابته وفقا لتعليمات الاستبيان ،إي لا يختار إجابته من بين بدائل تقدم له ،وإنما يكتب إجابته وفق تصوراته وبما لا يتجاوز به حدود التعليمات الواردة في الاستبيان .
2. استبيانات مفيدة : ويتضمن عددا من الأسئلة ،يتبع كل سؤال منها عددا من الإجابات البديلة اقلها اثنين ،وعلى المستجب أن يختار اجابة واحدة او أكثر ،وفقا للتعليمات الواردة في الاستبيان .
3. استبيانات مقيدة مفتوحة :يحاول هذا الاستبيان أن يجمع بين مزايا كل من الاستبيانات المقيدة والاستبيانات المفتوحة ،فيقدم الباحث بعض الأسئلة القيدة ،يتبعها بأسئلة مفتوحة [2]

## الفرع الثاني : عيوب ومزايا

**أولا :عيوب الاستبيان** :للاستبيانات كطريقة جمع المعلومات عيوب قد تغطي على المزايا إذا لم ينتبه الباحث إليها ،ويحاول تقليلها ما أمكن ولعل أهم هذه العيوب :

1. قلة طرق الكشف والثبات ولذلك تعتبر مؤشرات الصدق والثبات من محدداته.[3]
2. تأثر صدق الاستبيان بمدى تقبل المستجيب للاستبيان فقد يشعر بأنه مضطر للإجابة عنه في أي وقت راحته او على حساب الزمن لأعمال أخرى تهمه أكثر من الاستبيان .
3. يصب تحديد من لم يرسل الاستبيان لأنه لا يتذكر عادة معلومات تدل على صاحب الاستبيان لأسباب عدة.
4. تأثر صدق الإجابة بوعي الفرد المستجيب ودرجة اهتمامه بالظاهر المدروسة .

[1] د.محمد بلال الزغبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 08

[2] د.نوال مجدوب وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص 45-48

[3] د.نوال مجدوب وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص85

5. قد يترك المستجيب عددا من فقرات الاستبيان بلا اجابة ودون معرفة الباحث للسبب.
6. يحتاج إلى متابعة للحصول علة العدد المناسب لان نسبة المسترد عادة قليلة إذا لم يكن تسليمها واستلامها باليد فإذا قلت النسبة 50%فلا بد من المتابعة لاسترداد جزء من المتبقي او إعادة التوزيع على من فقد الاستبيان .

**ثانيا : مزايا الاستبيان** : يتمتع الاستبيان كأداة بحث بعدة مزايا إذا أحسن بناؤها وتطويرها من قبل باحثين مدربيين وأعطيت ما تستحق من جهد وعناية ولعل أهم هذه المزايا :

1. يمكن الباحث من جمع البيانات من عينه كبيرة في فترة زمنية قصيرة .
2. بعرض أفراد العينة لنفس الفقرات بنفس الصورة .
3. لا يفسح المجال للباحث او الفاحص أن يتدخل في إجابات المفحوص إذا ما قورن بالملاحظة او المقابلة .
4. يعطي الحرية للمفحوص في اختيار الوقت الذي يناسبه للإجابة في أي مكان يريد .[1]

## المطلب الثالث :الملاحظة

### الفرع الأول : مفهوم ملاحظه وأنواعها

**أولا :مفهوم الملاحظة** : عندما لا يكون هناك أفراد للعينة ،وعندما تكون نتيجة تجربة ما هي البيانات التي تسعى للحصول عليها ،فانك تستخدم هذه الطريقة أي الملاحظة المباشرة ،ومن الأمثلة عليها إن تقف على تقاطع طرق ،وتعد السيارات التي تمر من هذا التقاطع من الساعة الواحدة إلى الثانية ظهرا بهدف حصر كثافة السير عليه ،او إن تقوم بمراقبة تصرف مجموعة من الأطفال أثناء اللعب وتدوين الملاحظة بهدف التعرف على سلوكيات الأطفال في بعض المواقف[2]

[1] [1]د.نوال مجدوب واخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص85

[2]د.محمد بلال الزغبي ، مرجع سبق ذكره ،08

**ثانيا : انواع الملاحظة** :لديها نوعين

1. ملاحظة بسيطة : وهي نوع من الملاحظة يقوم فيه الباحث بملاحظة الظواهر والاحداث كما تحدث تلقائيا في ظروفها دون اخضاعها للضبط العلمي .
2. ملاحظ منظمة : وهي نوع المضبوط من الملاحظ العملية ،وتختلف عن الملاحظة البسيطة من حيث اتباعها مخططا مسبقا ، زمن حيث كونها تخضع لدرجة عالية من الضبط العلمي بالنسبة للملاحظ ،ومادة الملاحظة ،كما يحدد فيها ظروف الملاحظة كالزمان والمكان ،وقد يستعان فيها بوسائل التسجيل الميكانيكية ،كمسجلات الصوت ،والكاميرات ،كما تختلف عن الملاحظة البسيطة في ان هدفها هو جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة موضوع البحث .[1]

**الفرع الثاني : مزايا وعيوب الملاحظة**

**اولا: مزايا ملاحظة :**

1. الملاحظة هي الاداة الوحيد التي يمكن من خلالها دراسة سلوك افراد الجماعة بشكل تلقائي وبدون تحريف
2. تفيد في الحصول على بعض المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة .
3. انها افضل طريقة مباشرة لدراسة عدة انواع من الظواهر ،اذ ان هناك جوانب للتصرفات الإنسانية لا يمكن دراستها إلا بهذه الوسيلة .
4. أنها لا تتطلب جهودا كبيرة تبذل من قبل المجموعة التي تجري ملاحظتها بالمقارنة مع طرق بديلة .
5. انها تمكن الباحث من جمع بياناته تحت ظروف سلوكية مألوفة .
6. انها لا تعتمد كثيرا على الاستنتاجات .
7. انها تسمح بالحصول على بيانات ومعلومات من الجائز الا يكون قد فكر بها الافراد

موضوع البحث حين اجراء مقابلات معهم او حين مراسلتهم لتعبئة استبانة الدراسة .[2]

[1] [1]د.مباركة حمقاني ،مرجع سبق ذكره ،ص 42

[2]د.نوال مجدوب واخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص80

**ثانيا :عيوب الملاحظ :**مع وجود المزايا السابقة فهناك عيوب للملاحظة تتصل بجانبها التطبيقي وبمقدرة الباحث أبرزها ما تأتي :

1. قد يعمد الإفراد موضوع الملاحظة إلى إعطاء الباحث انطباعات جيدة او غير جيدة ،وذلك عندما يدركون انهم واقعون تحت ملاحظته.
2. قد يصعب توقع حدوث حادثة عفوية بشكل مسبق لكي يكون الباحث حاضرا في ذلك الوقت ،وفي كثير من الأحيان قد تكون فترة الانتظار مرهقة وتستغرق وقتا طويلا .
3. قد تعيق عوامل غير منظورة عملية القيام بالملاحظة او استكمالها.[1]
4. قد تكون الملاحظة محكومة بعوامل محددة زمنيا وجغرافيا فتستغرق بعض الأحداث عدة سنوات او قد تقع في أماكن متباعدة مما يزيد صعوبة في مهمة الباحث .
5. قد تكون بعض الأحداث الخاصة في حياة الأفراد مما لا يمكن ملاحظتها مباشرة .
6. لايمكن استخدام الملاحظة في دراسة أشياء قد حدثت في الماضي بشكل مباشر .
7. صعوبة التنبؤ بما سوف يحدث في المستقبل من أنماط مختلفة من السلوك[2]

## المبحث الثاني : تقديم البلدية

### المطلب الأول : تقديم بلدية تينركوك

تقع بلدية تينركوك في أقصى شمال ولاية تيميمون تبعد عن مقر الولاية 70كلم تتربع على مساحة قدرها 20131كم ،يشقها الطريق رقم 118 الجديد الرابط بين ولاية البيض وولاية تيميمون تضم في مجلها ثمانية قصور : فاتيس ،عين حمو ،تبلكوزا ،تعنطاس ،بن زيتة ،تزليزة ،ودغاغ ،يحدها شمالا ولاية البيض وجنوبا بلدية تيميمون وشرقا بلدية تيميمون وولاية المنيعة وغربا كل من بلديتي قصر قدور وبلدية أولاد سعيد ،وعدد سكانها 22412نسمة سنة 2020

[1] د.نوال مجدوب وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص81

[2] د.نوال مجدوب وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص81

تعتبر بلدية تينركوك من أقدم البلديات بالولاية حيث تأسست سنة 1959وقد اختارت منطقة زاوية الدباغ مقر لها قد أطلق هذا الاسم على هذه المنطقة نسبة إلى قبيلة الدباغين والتي كانت مقصدا لعابري السبيل وبالتالي سميت المنطقة باسمها بعدما كانت المنطقة تسمى بالقليعة .

## المطلب الثاني :ميزانية البلدية

شهدت ميزانية التسيير لسنة 2018عجز مقدر (70.910.641،85)يعود هذا العجز أساسا لنقص الإيرادات وخاصة الإيرادات الجبائية لسنة 2018 مع ما هو مسجل في الميزانية الأولية الذي اعتمد فيها على تقديرات على الحساب الإداري 2016وكذا إلى فائض في النفقات المرحل من السنة الماضية ،وارتفاع مصاريف قسم التسيير والتي لم تكن متوقعة في تقديرات الأولية لسنة 2018في جميع مصالح تدخل البلدية :المدارس الابتدائية ،والنقل المدرسي ،إصلاح عتاد الحظيرة ،مصلحة المياه كما عرفت مصاريف الإدارة ارتفاعا هاما نظرا للمهام الجديدة المسندة لها في مجال الرقمنة ،وهذا إلى جانب ارتفاع مصاريف وديون استهلاك الكهرباء هذه النفقات حالت دون ضبط التقديرات اللازمة لتغطية تكاليف أجور المستخدمين كاملة ضمن الإعانة الممنوحة للبلدية خلال هذه السنة على الرغم من إتباع البلدية السياسة الرشيدة باستغنائها عن النفقات الكمالية والثانوية .

إن انتعاش الميزانية البلدية خلال السنة المالية 2019 (المداخيل الجبائية )وهذا نظرا للحركة الاقتصادية التي تعرفها المنطقة من خلال مشاريع حقول الغاز الطبيعي حيث عرفت الميزانية فائض مقدر ب:199.440.697.51دج مرحل للسنة المالية 2020.توقعات المداخيل الجبائية للسنة المالية القادمة 2021حسب بطاقة تحديد التقديرات الجبائية لإيرادات الميزانية الملحق رقم :01المبلغة لنا من طرف مديرية الضرائب والمقدر ب:255.260.338.00دج مع العلم ان الميزانية الأولية لسنة 2021شملت كل النفقات الإجبارية والضرورية من أجور ،مصاريف الكهرباء والغاز ،الهاتف والتامين .....الخ

حيث تم الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار التمويل الذاتي بنسبة تقدر :52.82%من اجل انجاز مشاريع تنموية جديدة المقدرب :15300000000دج حيث هذه الاعتمادات مست جل القطاعات :الطرق الإنارة العمومية ،الصحة ،التجهيزات المدرسية .....الخ

**المطلب الثالث : هيكل البلدية**

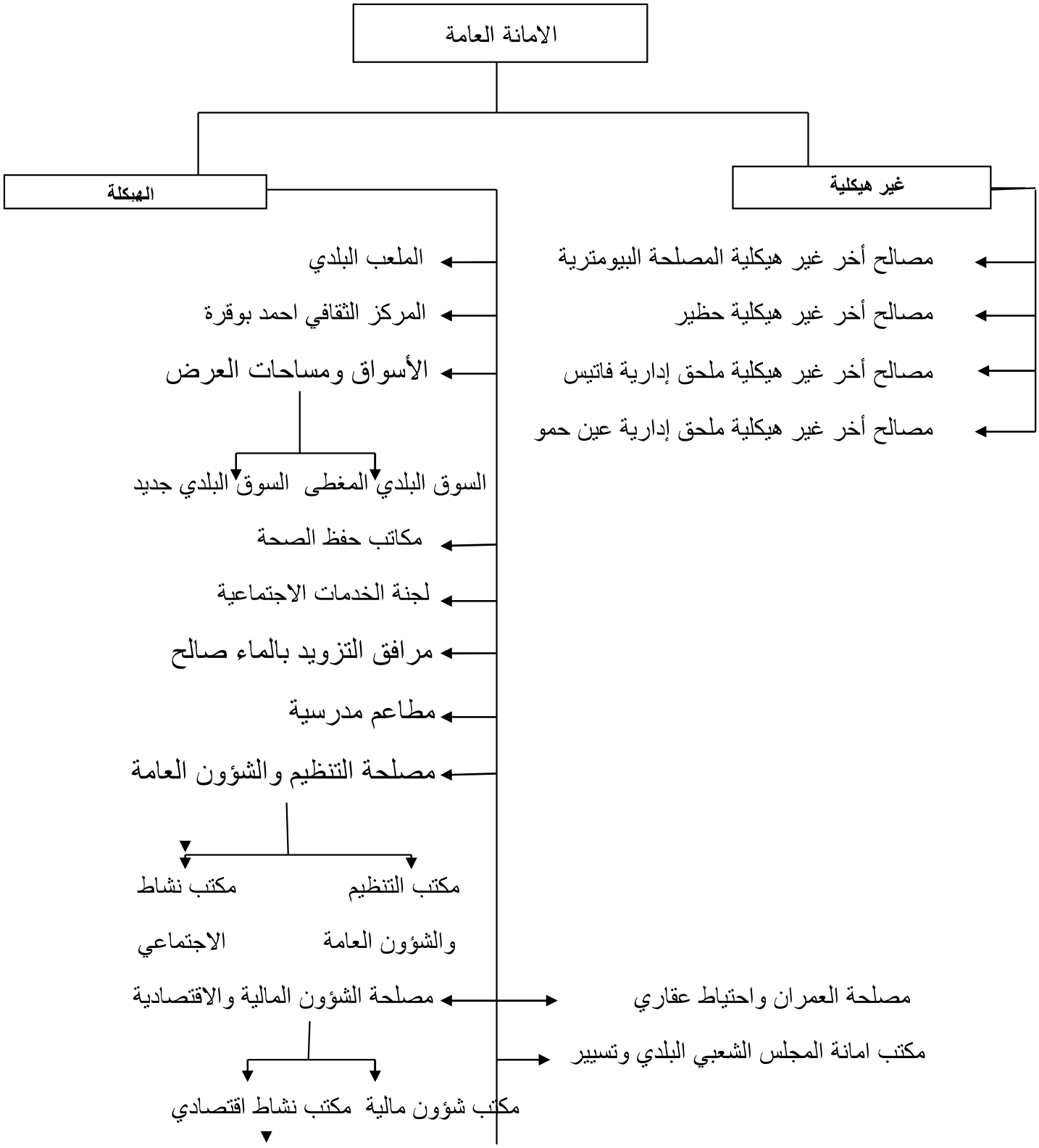

## المبحث الثالث: دراسة تحليلية للموارد الجبائية لبلدية تينركوك

سوف نقوم بتحليل مكونات ميزانية بلدية لمعرفة الأهمية التي تحظى بها الموارد الجبائية المحلية من ضمن الإيرادات العامة .

### المطلب الأول :تحليل الرسم رخصة البناء والرسم على الإعلانات

**أولا : رخصة البناء**

**الجدول رقم(04):يمثل نسبة مساهمة رخصة البناء في ميزانية بلدية تينركوك خلال 2014-2020**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رخصة البناء | -49% | 39% | -74% | 0 | 13% | 17% | -50% |
| قسم التسيير | 14% | -14% | 7% | 19% | -13% | 14% | 12% |
| قسم التجهيز | -17% | -8% | 33% | -25% | 23% | 25% | 10% |

**المصدر** : من إعداد الطلبتين باعتماد على المعلومات مستخرجة من البلدية

**الشكل رقم (01):** التمثيل البياني يمثل تطور رخصة البناء في الميزانية بلدية تينركوك خلال2014-2020

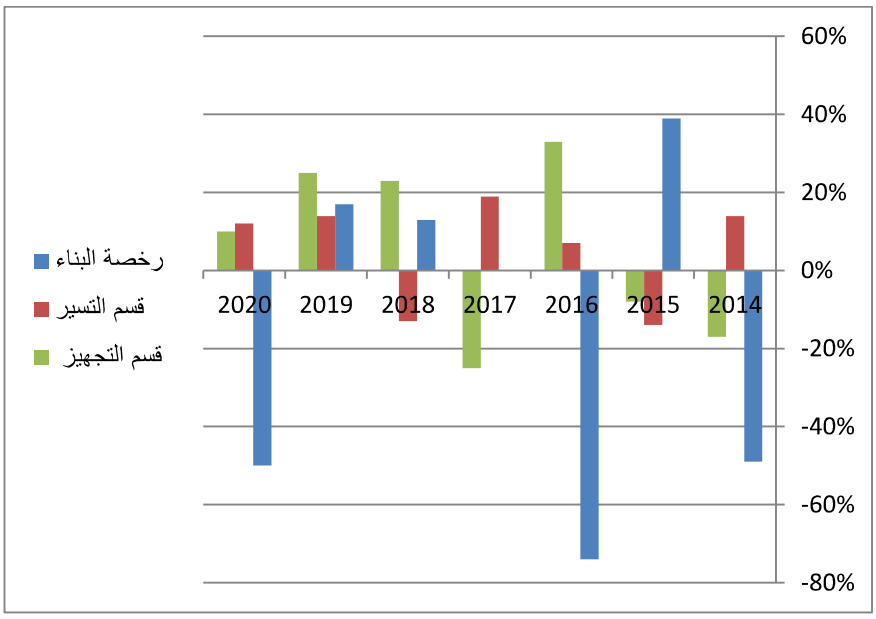


**المصدر** :من إعداد الطلبة اعتمادا على نتائج الجدول رقم (04)

**تعليق:**

نلاحظ من الجدول والشكل تغير عشوائي في الإيرادات وعرفت في سنة 2014انخفاض في رخصة البناء أدى إلى انخفاض في قسم التجهيز وارتفاع في قسم التسيير وفي سنة 2015 ارتفاع رخصة البناء مع انخفاض كل من إيرادات ،وفي سنة 2019ارتفاع كل من رخصة البناء مع القسمين وفي 2020انخفاض رخصة البناء مع ارتفاع الإيرادات هذا لا يؤثر ونستنتج أن لا توجد علاقة بالنسبة لرخصة البناء وتأثيرها في إيرادات التسيير والتجهيز .

**ثانيا : رسم على إعلانات .**

**الجدول رقم (05):**يمثل مساهمة إعلانات في ميزانية بلدية تينركوك خلال 2014-2020

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رسم على إعلانات | 40% | -68% | -41% | -67% | -34% | 19% | 62% |
| قسم التسيير | 14% | -14% | 7% | 19% | -13 | 14% | 12% |
| قسم التجهيز | -17% | -8% | 33% | -25% | 23% | 25% | 10% |

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معلومات مستخرجة من البلدية .

**الشكل رقم (02):**يمثل تطور إعلانات في ميزانية بلدية تينركوك خلال 2014-2020

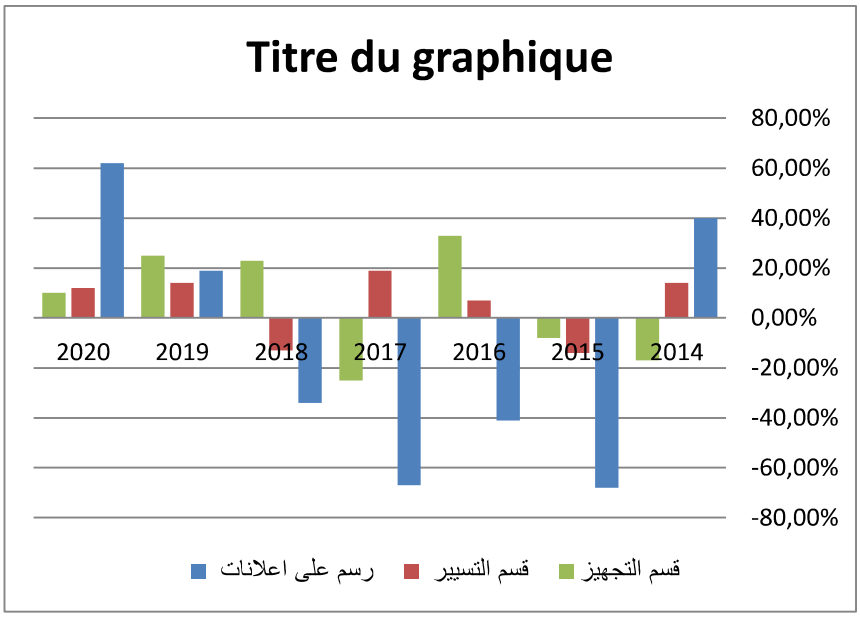


**المصدر** :من إعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول رقم 05

**التعليق :**

من خلال الجدول نلاحظ أن في سنة أول ارتفاع رسم على الإعلانات مع قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز لم يكن أي تأثير بينما في سنة 2015 انخفاض كبير في إعلانات مما أدى إلى انخفاض في االقسميين ،في سنة 2016لم يكن هناك أي تأثير على الإيرادات ،وفي سنة 2017انخفاض إعلانات مع انخفاض قسم التجهيز وارتفاع قسم التسيير ،وفي سنة 2018عكس سنة 2017وفي سنتين 2019و2020 كل منهم في ارتفاع ونستنتج أن توجد علاقة بين إعلانات وإيرادات ميزانية قسم التسيير والتجهيز .

**المطلب الثاني : تحليل بيع المنتوجات والخدمات و حقوق الأفراح .**

**أولا : بيع المنتوجات والخدمات :**

**الجدول رقم (06):** يمثل مساهمة بيع المنتوجات والخدمات في ميزانية خلال 2014-2020

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بيع المنتجات | 54% | 6% | 10% | -89% | -29% | -29% | -72% |
| قسم التسيير | 14% | -14% | 7% | 19% | -13 | 14% | 10% |
| قسم التجهيز | -17% | -8% | 33% | -25% | 23 | 25% | 10% |

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على المعلومات المستخرجة من البلدية .

**الشكل رقم (03):** تطور بيع المنتوجات والخدمات في ميزانية خلال 2014-2020

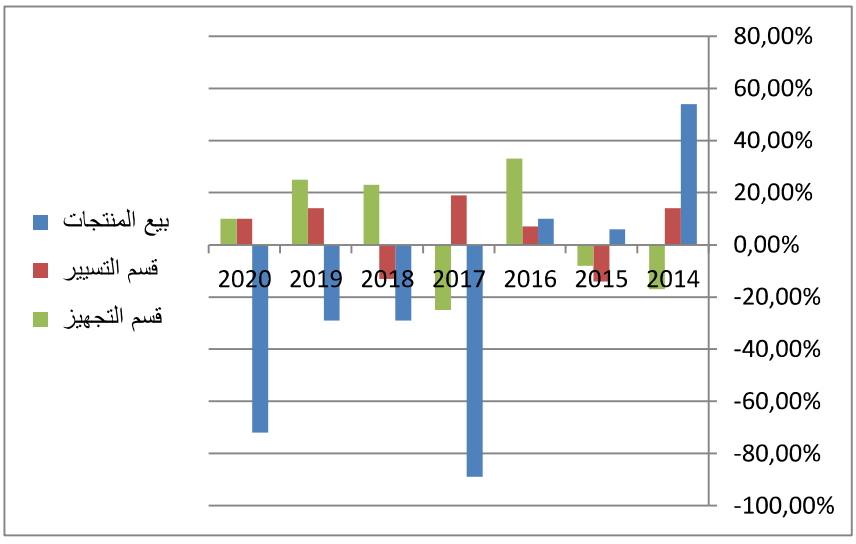


**المصدر:** من اعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول رقم 06

**التعليق**

نلاحظ من خلال الشكل نستنتج ان في سنة 2014ارتفاع بيع المنتوجات ادى الى ارتفاع قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز وفي سنة 2015ارتفاع بيع المنتوجات ادى الى كل من القسميين وهذا اثر في الايرادات اما في سنة 2016كان ارتفاع كل من بيع المنتجات والقسميين شي ايجابي اما في 2017 انخفاض بيع المنتوجات ادى الى انخفاض ادى الى انخفاض قسم التجهيز وارتفاع قسم التسيير والعكس في سنة 2018اما سنتين 2019و2020انخفاض في بيع المنتوجات وهذا غير مؤثر نستنتج ان توجد علاقة بين بيع المنتوجات وقسم التسيير والتجهيز.

**ثانيا : حقوق الافراح :**

**الجدول رقم (07):**يمثل مساهمة حقوق افراح في ميزانية خلال 2014-2020

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حقوق الأفراح | 20 | 12 | -9 | 0 | -5 | 27 | -21 |
| قسم التسيير | 14 | -14 | 7 | 19 | -13 | 14 | 12 |
| قسم التجهيز | -17 | -8 | 33 | -25 | 23 | 25 | 10 |

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على معلومات مستخرجة من البلدية

**الشكل رقم (04):تطور حقوق أفراح في ميزانية خلال 2014-2020**

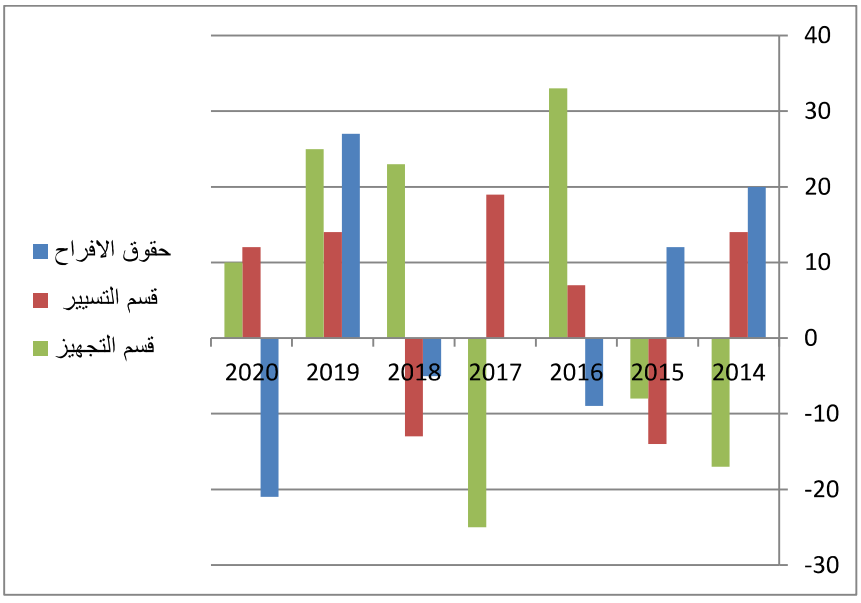


**المصدر:** من إعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول رقم 07

**تعليق :**

نلاحظ من خلال الشكل أن في سنة 2014 ارتفاع حقوق الأفراح أدى إلى ارتفاع قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز وفي سنة 2015يوجد ارتفاع في حقوق الأفراح وانخفاض في فسميين يدل على عدم التأثر ،وفي سنة 2016 و2020انخفاض حقوق الأفراح وارتفاع كل من القسمين وفي سنة 2017انعدام حقوق الأفراح أدى إلى ارتفاع قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز ،أما في سنة 2019ارتفاع بيع المنتوجات أدى إلى ارتفاع كل من القسمين ومنه نستنتج أن التغير العشوائي التي تطرأ على حقوق الأفراح ومؤثر في القسمين يمكن القول ان توجد علاقة بين حقوق الأفراح والقسمين .

**المطلب الثالث: تحليل تاجيرات العقارات و الرسم الإجمالي الوحيد والرسم على النشاط المهني وضرائب أخرى (مباشرة )**

**أولا: تاجيرات العقارات والمنقولات والعتاد :**

**الجدول رقم (08):** يمثل مساهمة تاجيرات العقارات والعتاد في ميزانية خلال 2014-2020

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تاجيرات العقارية | 4% | -84% | 59% | 11% | -10% | -47% | 74% |
| قسم التسيير | 14% | -14% | 7% | 19% | -13% | 14% | 12% |
| قسم التجهيز | -17% | -8% | 33% | -25% | 23% | 25% | 10% |

**المصدر** : من عداد الطالبتين باعتماد على المعلومات مستخرجة من البلدية.

**الشكل رقم (05): تطور تاجيرات العقارات والعتاد في ميزانية خلال2014-2020**

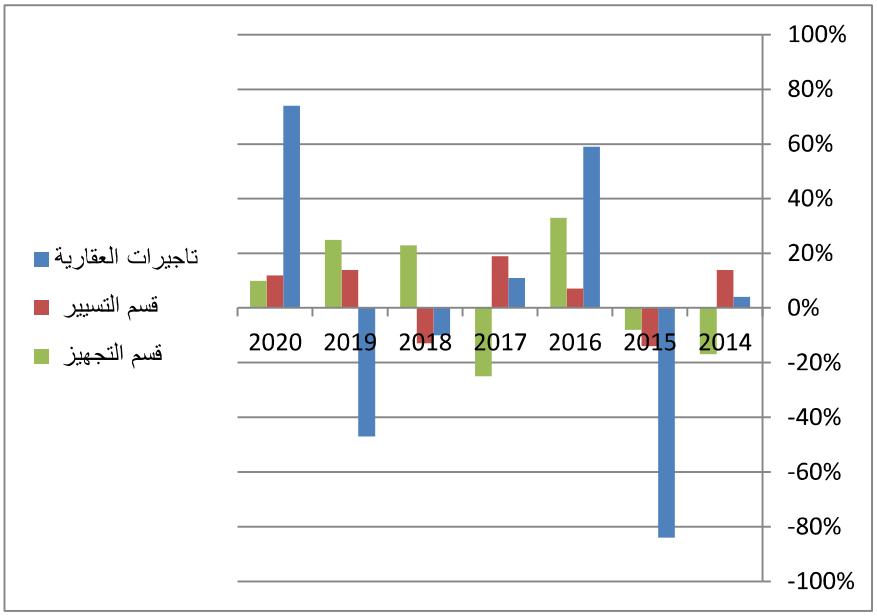


**المصدر**: من إعداد الطلبة باعتماد على النتائج الجدول رقم08

**تعليق**

من خلال الجدول نلاحظ أن في سنة 2014و2017 ارتفاع طفيف في تاجيرات العقارات ما أدى إلى ارتفاع قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز ،وفي سنة 2015انخفاض في تاجيرات العقارية ما أدى إلى انخفاض في القسمين وفي سنة 2016 مع سنة 2020نلاحظ ارتفاع تاجيرات العقارية مع ارتفاع القسمين ،وفي سنة 2019 انخفاض في تاجيرات العقارية مع ارتفاع القسمين ونستنتج أن توجد علاقة وتأثير بين تاجيرات العقارية وقسم التسيير والتجهيز .

**ثانيا :الرسم الإجمالي الوحيد على تأدية الخدمات**

**الجدول رقم (09):**مساهمة رسم الإجمالي على تأدية الخدمات في ميزانية خلال 2014-2020

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرسم الإجمالي | -40 | -66 | 12 | 46 | -100 | 0 | 0 |
| قسم التسيير | 14 | -14 | 7 | 19 | -13 | 14 | 12 |
| قسم التجهيز | -17 | -8 | 33 | -25 | 23 | 25 | 10 |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين باعتماد على المعلومات مستخرجة من البلدية .

**الشكل رقم (06): يوضح تطور رسم الإجمالي على تأدية الخدمات في ميزانية خلال 2014-2020**

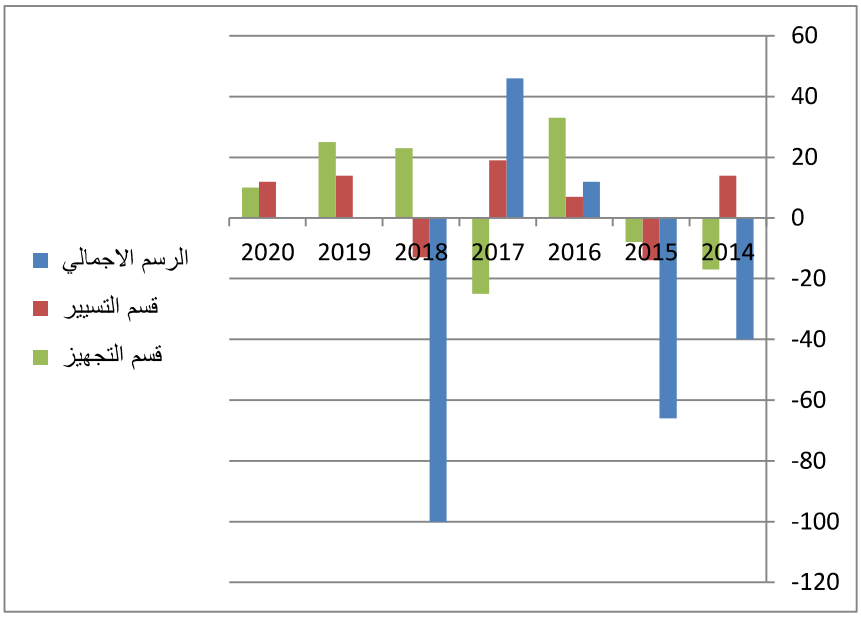


**المصدر** :من إعداد الطلبة باعتماد على الجدول رقم 09

**تعليق**

من خلال الشكل نلاحظ في سنة 2014 انخفاض في الرسم الإجمالي أدى إلى ارتفاع قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز وفي سنة 2015 انخفاض في الرسم الإجمالي أدى إلى انخفاض القسمين وفي سنة 2016 ارتفاع الرسم الإجمالي أدى إلى ارتفاع القسمين وفي سنة 2018 انخفاض الرسم الإجمالي أدى إلى انخفاض قسم التسيير وارتفاع قسم التجهيز وفي السنتين المتبقيتين نلاحظ انعدام الرسم الإجمالي ساهم في ارتفاع القسمين ومن خلال ذلك نستنتج ان لا توجد علاقة بين الرسم الإجمالي وقسم التسيير والتجهيز.

**ثانيا :الرسم على النشاط المهني**

**الجدول رقم (10):يمثل مساهمة الرسم على النشاط المهني في ميزانية البلدية**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرسم على النشاط | 27 | -50 | 18 | 0 | 3 | 50 | -43 |
| قسم التسيير | 14 | -14 | 7 | 19 | -13 | 14 | 12 |
| قسم التجهيز | -17 | -8 | 33 | -25 | 23 | 25 | 10 |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين باعتماد على معلومات مستخرجة من البلدية.

**الشكل رقم (07):يوضح تطور الرسم على النشاط المهني في ميزانية البلدية**

**المصدر** :إعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول رقم 10

**تعليق :**

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن في سنة 2014 ارتفاع الرسم على النشاط أدى إلى ارتفاع قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز إما في 2015 انخفاض الرسم على النشاط أدى إلى انخفاض القسمين وفي سنة 2016و2019 ارتفاع الرسم على النشاط مع ارتفاع في قسم التسيير والتجهيز وفي سنة 2017 انعدام الرسم على النشاط أدى إلى ارتفاع قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز ،وفي سنة 2020لم يكن هناك أي تأثير ونستنتج أن المتغيرات العشوائية في وجود علاقة بين الرسم على النشاط وقسم التسيير والتجهيز.

**رابع :ضرائب المباشرة**

**الجدول رقم (11):يمثل مساهمة ضرائب المباشرة في ميزانية البلدية**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ضرائب أخرى | 16 | -100 | -100 | 0 | 0 | -2 | -1 |
| قسم التسيير | 14 | -14 | 7 | 19 | 13 | 14 | 12 |
| قسم التجهيز | -17 | -8 | 33 | -25 | 23 | 25 | 10 |

مصدر : من إعداد طالبتين باعتماد على المعلومات مستخرجة من البلدية

**الشكل رقم (08): تطور ضرائب المباشرة في ميزانية البلدية**

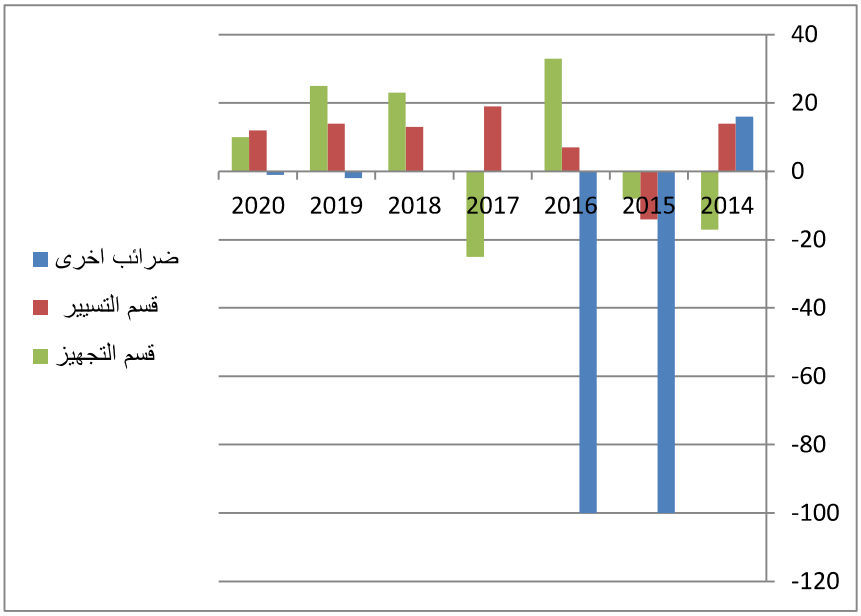


**المصدر**: من إعداد الطلبة باعتماد على نتائج الجدول رقم 11

**تعليق**

نلاحظ من خلال الشكل أن في سنة 2014 ارتفاع ضرائب أخرى مع ارتفاع في قسم التسيير وانخفاض قسم التجهيز وفي سنة 2015 انخفاض ضرائب أدى إلى انخفاض القسمين وفي سنة 2016 أم يكن هناك أي تأثير بينهما في سنوات 2018و2019و2020 كانت الضرائب شبه منعدم مما أدى في ارتفاع القسمين التسيير والتجهيز ويمكن القول أن لا توجد علاقة بين الضرائب المباشرة وقسم التسيير وقسم التجهيز.

**خلاصة الفصل :**

تتعدد وتتنوع المصادر المالية الخاصة بتمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر في مختلف القوانين ،حيث تتمثل أهم مصادر تمويل الميزانية في الموارد الجبائية .

وتعتبر الموارد الجبائية أهم مصدر من مصادر التمويل مما جعل السلطات الحكومية تعمل على تعبئة الموارد العائدة للجماعات المحلية ، ومحاولة تحسين التسيير في الإدارة المحلية ،ولا يتجسد ذلك إلا بتظافر الجهود الوطنية لأجل الرفع من الحصيلة الجبائية المحلية والقضاء على العجز في ميزانية البلدية التي تعتبر خلية أساسية في المجتمع الجزائري .

## الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه البحث إجراء دراسة تحليلية لميزانية الجماعات المحلية في الجزائر ،وذلك باختيار بلدية تينركوك ولاية تيميمون حيث تم التركيز على مدى مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها حل الأمثل للمشاكل التمويل المحلي التي تعاني منها الجماعات المحلية ،التي أصبح نجاحها مرهونا بمدى نجاح هيكل التمويل المحلي الذي يشكل احد المتطلبات الضرورية لتفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ،ومن خلال ما سبق يمكن تقديم حوصلة نتائج هذا البحث وتوصياته على النحو التالي :

**النتائج :**

- وجود بعض الضرائب والرسوم تستفيد منها البلدية بنسب ضئيلة مقارنة بالنسب المحصلة لصالح ميزانية البلدية .
- التوزيع غير العادل للإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية ،حيث يظهر فيها عدم التوازن بين مردودية الضرائب والعائد.
- اثبت الدراسة من خلال التحليل عدم كفاية الموارد الجبائية في تغطية الايرادات التسيير والتي لم تتعدى نسبة 20% خلال فترة الدراسة .
- توجد بعض الرسوم التي يمكن ان تشكل موردا هاما بالنسبة للبلدية ولكن عملية تحصيلها تبقى ضعيفة.
- على الرغم من الاعتراف للبلديات بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية التي تعنى تمتعها بمصادر مالية خاصة بها وحرية التصرف في شؤونها.

**التوصيات :**

- لابد أن تتمتع البلديات بالاستقلالية التامة وان تملك حق تأسيس الضرائب والرسوم .
- يجب على البلديات تدعيم المصالح الجبائية بالوسائل البشرية والمادية لتحسين الحصيلة الضريبية ورفع نسبة التحصيل .
- توجيه المزيد من الاهتمام بالجباية المحلية والتي تعتبر الحل الأمثل للمشاكل المحلية التي تعاني منها الجماعات المحلية عن طريق أحكام والرقابة على المكلفين والعمل على توسيع الاوعية الضريبية .
- إعادة النظر في النسب الحالية المتعلقة بتوزيع بعض الضرائب والرسوم التي تستفيد منها البلدية بحصة قليلة ،كالرسم على قيمة المضافة ،وذلك بتخلي الدولة على جزء من

حصتها لصالح البلديات ،ما يحققه هذا الرسم من موارد هامة ،لاتساع شريحة المكلفين بدفعه وارتفاع معدلات فرضه .

- توسيع مجال استفادة الجماعات المحلية من الجباية كتخصيص حصة للجماعات المحلية في حاصل الضرائب المهمة مثل الضريبة على إرباح الشركات .

وأخيرا يمكن فتح أفاق جديدة لمواصلة البحث وإبراز دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانيات البلديات والتي تعد من اكبر انشغالات الهيئة المحلية ،مع منح البلديات سلطة تأسيس الضرائب والرسوم محلية ودراسة اثر ذلك على مواردها الجبائية .

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع :

**أولا : الكتب**


1. عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، **الإدارة المحلية، دراسة مقارنة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأول الأردن، 2001، ص20.
2. عبد الحميد عبد المطلب ،**التمويل المحلي التنمية المحلية** ،الدار الجامعية الإسكندرية مصر ،طبعة 2001،ص 24
3. د.محمد بلال الزغبي ، **النظام الإحصائي SPSS** ، دار النشر وائل ،جامعة الأردن ،طبعة الثانية ،سنة 2004،ص 07


**ثانيا :مذكرات**


1. عميرة نريمان، رمول سامية، **دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية –دراسة حالة ولاية ميلة–،غير منشورة**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021/2020، ص07 .
2. سيد علي خماري، **ميزانية البلدية ودورها في التنمية (دراسة ميدانية مقارنة)**،غير منشور ، جامعة احمد بوقرة بومرداس، السنة 2015–2016، ص06–07
3. أميري فاطمة وآخرون ،**مالية الولاية في التنمية المحلية دراسة تطبيقية لحالة ميزانية ولاية البويرة** ،غير منشور ،المركز الجامعي العقيد أكلي محند اولحاج البويرة ، سنة 2011–2012،ص 24الى 26
4. لمير عبد القادر ،**الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار** ،غير منشور ، جامعة وهران ، سنة 2013–2014 ، ص 14
5. بأي عبد الحق ،**دور الجبائية في تمويل ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات** ، غير منشور ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،السنة 2017–2018 ،ص 29–30
6. قطاف نبيل ،**دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة** ،غير منشور ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص 66
7. كيلالي عواد ،**تمويل الجماعات المحلية** ،غير منشور ،جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ،سنة 2016–2017،ص14


**ثالثا :المحاضرات**

1. بوزيان حورية ،**محاضرة المالية المحلية** ،جامعة البليدة(02)،سنة 2020-2021، ص03.

**رابعا :المقالات**

1. سعيدي الشيخ ،**التنظيم الإداري المحلي** ،المجلة الالكترونية للدراسات والأبحاث القانونية ،ص 19
2. د.نوال مجدوب وآخرون ،**مزايا طرق جمع البيانات المحتلفة وعيوبها ومتى يتم استخدام كل منها** ،مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع ،العدد الأول ،سنة مارس 2017 ،ص 82
3. د.مباركة حمقاني ،**أساليب وأدوات تجميع البيانات** ،مجلة الذاكرة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،العدد التاسع ، سنة جوان 2007،ص 43-44

**خامسا: القوانين والأوامر**

1. الجزائر ،قانون الولاة رقم 90-09(المتعلق بالولاية )،العدد15 الصادر في 07-04-1990،ص16

**الملخص:**

يهدف البحث إلى تقييم مساهمة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية البلدية عبر الدراسة حالة لبلدية دائرة تينركوك ولاية تيميمون خلال الفترة 2014-2020 من خلال تحليل حصيلة الموارد الجبائية لهذه البلدية انطلاقا من حساباتها الادارية

وقد لخصت الدراسة إلى أن مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلدية تتعتبر جد متواضعة،ولم ترقى إلى المستوى المطلوب ،الأمر الذي يتطلب توجيه المزيد من الاهتمام إلى هذه الموارد باعتباره الحل الأمثل لمشاكل التمويل المحلي التي تعاني منها الجماعات المحلية.

**الكلمات المفتاحية** :موارد الجبائية ،الميزانية ،الجماعات المحلية ،بلدية تينركوك .

**Resume :**

La recherche vise à évaluer la contribution des reeources environnementales au financement du budget communal àtravers une étude de cas de la commune du district de Tinrkuk ,province de Timimoun, durant la période 2014-2020,en analysant le rendement des ressources .

La texe pour cette commune est basée sur ses comptes administratifs .

Létude a conclu que la contribution des ressources fiscales au financement du budget municipal est très modeste et n a pas atteint le niveau requis , ce qui nécessite d accorder plus d attention à ces ressources comme la meilleure solution aux problémes de financement local rencontrés par les groupes locaux .

**Mots-clés :** ressources fiscales,budget,collectivités locales,municipalité de Tinrkuk.